المملكة المغربية

وزارة الإقتصـــاد والمـــالية

التقـريـــر السـنـوي 2018

ROYAUME DU MAROC
ADMINISTRATION DES DOUANES ET IMPÔTS INDIRECTS

المملكة المغربية
إدارة الجمـــارك والضـــرائـــب غـيـر المـبـاشـرة

إدارة الجمارك
والضرائب
غير المباشرة

شارع النخيل، حي الرياض - الرباط - المغرب الهاتف : 00 90 57 37 5(0) 212+ / 00 78 71 37 5(0) 212+
بوابة الإنترنت : www.douane.gov.ma الرقم الإقتصادي : 080100 7000

مقتطف
من خطاب
صاحب الجلالة

[...]

والواقع أنه لا يمكن توفير فرص الشغل، أو إيجاد منظومة اجتماعية عصرية ولائقة، إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني.

ولهذه الغاية، فإنه يتعين، على الخصوص، العمل، على إنجاح ثلاثة أوراش أساسية :

[...]

وثالثها : اعتماد نصوص قانونية، تنص :

- من جهة، على تحديد أجل أقصاه شهر، لعدد من الإدارات، للرد على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل هذا الأجل، يعد بمثابة موافقة من قبلها،
- ومن جهة ثانية، على أن لا تطلب أي إدارة عمومية من المستثمر وثائق أو معلومات تتوفر لدى إدارة عمومية أخرى؛ إذ يرجع للمرافق العمومية التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات، بالاستفادة مما توفره المعلوميات والتكنولوجيات الحديثة.

وإننا نتوخى أن تشكل هذه الإجراءات الحاسمة حافزا قويا وغير مسبوق للاستثمار، وخلق فرص الشغل، وتحسين جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطن، والحد من التماطل، الذي ينتج عنه السقوط في الرشوة، كما يعرف ذلك جميع المغاربة.

[...]

مقتطف من الخطاب السامي الذي ألقاه
صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله،
بمناسبة الذكرى الـ 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين

الحسيمة، في 29 يوليوز 2018

كلمة نبيل لخضر

المدير العام

2018 سنة مميزة في تاريخ الجمارك لإتسامها بالعديد من الإنجازات والأحداث البارزة.

فخلال سنة 2018، ارتفعت الرسوم والمكوس الجمركية المحصلة بنسبة 6,4%، متخطية لأول مرة عتبة 100 مليار درهم لتبلغ 100,8 مليار درهم.

رقمنة

وقد ارتقى مسار الرقمنة سنة 2018 إلى مستوى جديد مكن من إقرار "جمارك بدون ورق" ابتداءا من فاتح يناير 2019. وإنني على يقين من أن هذا التغيير الهام ستكون له تداعيات إيجابية، ليس فقط على مستوى تبسيط الإجراءات الجمركية ولكن أيضًا من حيث تكريس الشفافية وأخلاقيات المهنة.

كما واصلت الجمارك خلال سنة 2018 نشاطها الرامي إلى دعم المقاولات وتحقيق انسيابية عبور سلعها للحدود. وهكذا، سجل متوسط مدة التعشير الجمركي عند الاستيراد انخفاضا ملموسا حيث انتقل بين سنتي 2017 و 2018 من 16 ساعة و 19 دقيقة إلى 14 ساعة.

فعالية

وفي مجال المراقبة، تم تعزيز منظومة مكافحة التهريب بفضل اعتماد استراتيجية جديدة تنبني على تنسيق أفضل مع شركائنا (الدرك الملكي والشرطة)، وكذا بفضل إنشاء الفرقة الوطنية للجمارك التي حققت نتائج جد واعدة في غضون أشهر قليلة. أما فيما يتعلق بالتدفقات التجارية، فقد تم إغناء سلسلة المراقبات الجمركية بإجراء جديد يسمى "مراقبة رفع اليد".

ويعتبر كذلك تحسين ظروف عبور مغاربة العالم إنجازا هاما ينضاف إلى رصيد 2018 حيث تم التخلي عن مطبوع القبول المؤقت للمركبات المرقمة في الخارج اعتبارًا من فاتح يناير 2019، وتعويضه بتصريح شفهي مصحوب بتسجيل للبيانات على النظام الجمركي بدر BADR وتسليم الركاب وثيقة للجولان.

هذه "الإنجازات" التي أدعوكم لاكتشاف المزيد من تفاصيلها في هذا التقرير، هي ثمرة عمل ومجهودات أكثر من 5 000 جمركية وجمركي يعملون 365 يومًا في السنة، ليلا ونهارا، في الطقس الجيد أو تحت المطر، بعزيمة كبيرة وحس عالي بالتضحية.

فكل الشكر لهم جميعا.

الـفـهـرس

بانوراما أبرز الأحداث 8

تعزيز المداخيل الجمركية 12

التسهيل و تجريد المساطر من طابعها المادي 16

مواكبة المقاولات 20

مراقبة تستند علي التكنولوجيا 24

محاربة الاتجار غير المشروع 26

الجباية الجمركية 28

التعاون الدولي 32

رأس المال البشري 34

الحكامة وجودة الخدمات 36

مقتطف عن الجهات 40

الجمارك بالأرقام 62

بـانـوراما

أبـرز الأحـداث

رقم السنة

100,8

حجم العائدات الجمركية المحصلة **بمليارات الدراهم** برسم سنة 2018.

رقم لا مثيل له

اعتماد الإجراءات الإلكترونية

الاستغناء عن **الإجـراءات الـورقيـة**

2018

سنة التعبئة بامتياز من أجل الاعتماد التدريجي على التخليص الجمركي الإلكتروني، وإدخاله حيز التطبيق

في فاتح يناير 2019

اللقاء مع المقاولات

تم عقد ثلاث لقاءات من أجل الإعلام والتبادل بين المدير العام **لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، السيد نبيل لخضر**، وممثلي عالم الأعمال، وهي :

مؤتمر-نقاش الذي عقد **بغرفة التجارة السويسرية بالمغرب**

27 فبراير 2018

منتدى أعضاء **غرفة التجارة والصناعة الفرنسية بالمغرب**

29 مارس 2018

اجتماع مع أعضاء **غرفة التجارة والصناعة والملاحة الإسبانية بالدار البيضاء**

25 أكتوبر 2018

الإعفاء الجمركي

المبالغ المحصلة مع نهاية 2018 :

307 مليون درهم

عبرت المئات من الشركات عن رغبتها في الاستفادة من الإعفاء من العقوبات المالية والغرامات والزيادات وفوائد التأخير وتكاليف التحصيل المتعلقة بالرسوم والضرائب المستحقة للجمارك والتي لم تسدد قبل فاتح يناير 2019

إعفاء

- العقوبات
- الغرامات
- الرسوم الإضافية
- الفائدة على التأخر في السداد
- تكاليف التحصيل

عملية مرحبا 2018

الجمركيون في خدمة **مغاربة العالم**

صيف 2018 :
ارتفاع عدد العابرين

5,5 مليون مغربي مقيم بالخارج

723 830 سيارة

شراكة شاملة

5 اتفاقيات واتفاقيات إطار أبرمت في عام 2018

12 يوليوز 2018

اتفاقية شراكة موقعة مع **الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين** بهدف تقوية القدرات في مجالي المنازعات وتحصيل الديون الجمركية، تحقيق النجاعة والفعالية على مستوى إجراءات المتابعات القضائية، علاوة على تحسين شروط استيفاء الديون الجمركية مستعينة بخدمات المفوضين القضائيين.

9 يوليوز 2018

وقعت **إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة** و**جمعية منتجي العنب بالمغرب** اتفاق إطار يحدد الإطار العام للتعاون و يهدف إلى تحسين ظروف الإنتاج و الجوانب التنظيمية و القانونية التي تؤطر عمل المقاولات.

18 ماي 2018

وقعت **الجمارك والمؤسسة الوطنية للمتاحف** على شراكة للحفاظ على التراث الوطني ومحاربة التصدير غير المشروع للسلع الثقافية.

22 مارس 2018

توقيع اتفاق إطار بين **إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة** و**اتحاد صناعة الجلود المغربية** لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الشريكين وتعزيز التنسيق بينهما.

9 مارس 2018

وقعت **وزارة الاقتصاد والمالية** و**وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء** اتفاقية شراكة من أجل تفعيل منظومة تبادل معلوماتي للوثائق والمعطيات بهدف تسهيل وتبسيط المساطر الإدارية في ما يتعلق بالإعفاء من الرسوم الجمركية والمصادقة وترقيم السيارات وتراخيص النقل الدولي الطرقي للبضائع.

المحجوزات غير المألوفة

محاولة تهريب الحيوانات المحمية بشتى الطرق
بالإضافة إلى المخدرات والأسلحة والسلع المهربة والبضائع المقلدة، يتم تهريب الأنواع المهددة بالانقراض، وهو الأمر الذي تحاربه المصالح الجمركية.

محجوزات 2018

إحباط محاولة لتصدير 400 طائر الحسون بطريقة غير شرعية.
عين بني مطهر (الجهة الشرقية).

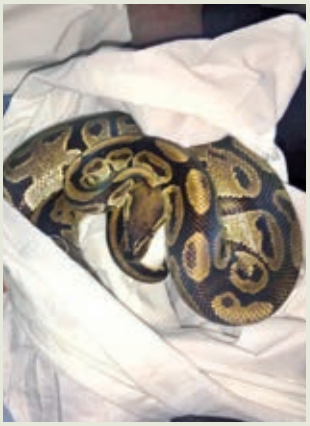

ثعابين ملكية وسحالي مستوردة بطريقة غير شرعية ومخفاة بين أمتعة أحد المسافرين. تم ضبط هذه الزواحف من قبل عناصر الجمارك بالمركز الحدودي باب سبتة.

تم اعتراض 70 كيلوغراما من خيار البحر المجفف و 32 كيلوغراما من ثعابين البحر كانت معدة للتصدير بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء.

تعزيز المداخيل الجمركية

بتجاوز مداخيلها سقف 100 مليار درهم سنة 2018، سجلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مرة أخرى رقماً قياسياً جديدا إذ تم تحصيل حوالي 100,8 مليار درهم من الرسوم والضرائب، أي بزيادة قدرها 6,4% مقارنة بسنة 2017، وهو ما يمثل فائضا صافيا قدره 6,1 مليار درهم.

وتعود هذه المداخيل بالنفع على الاقتصاد الوطني ككل، من خلال إمداد الميزانية العامة للدولة وكذا اقتطاع بعض المداخيل وإيداعها في الحسابات الخاصة للخزينة أو تحويلها لبعض المؤسسات العمومية.

وبفضل مساهمتها بحوالي 40% في الميزانية العامة للدولة (94,5 مليار درهم سنة 2018)، تعزز إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة موقعها كواحدة من أهم المساهمين في الميزانية الوطنية.

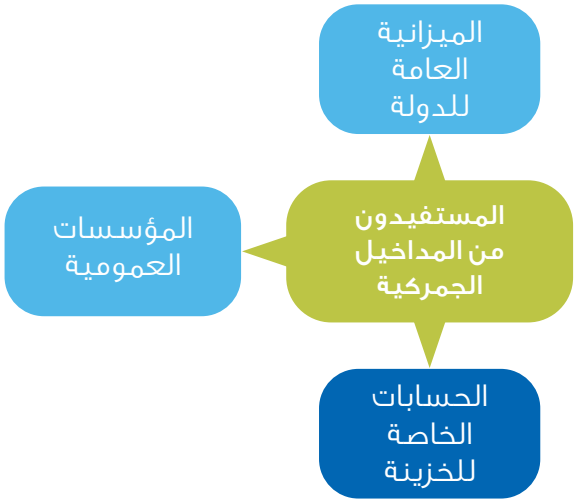

(1) تجدر الإشارة إلى أن 30% من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد تحول مباشرة إلى حساب الجماعات الترابية.

ارتفاع المداخيل

عرفت سنة 2018 ارتفاع المداخيل المُضَخَّة في الميزانية العامة للدولة بنسبة 6,5% مقارنة بسنة 2017. وقد سجلت الضريبة على القيمة المضافة على الواردات أعلى نسبة من العائدات بمساهمة قدرها 57,9%. حيث بقيت هذه الحصة مستقرة بين سنتي 2017 و 2018، في حين ارتفعت حصة رسوم الاستيراد بنسبة 0,4 نقطة مئوية، وانخفضت تلك الخاصة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك بمقدار نقطة واحدة خلال نفس الفترة.

وتتمثل البنود الضريبية التي عرفت ارتفاعا بترتيب تنازلي : الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الطاقية (+1,4 مليار درهم)، ورسوم الاستيراد (+900 مليون درهم) والضريبة الداخلية على الاستهلاك المتعلقة بالتبغ المصنّع (+900 مليون درهم).

تطور المداخيل الجمركية (2017/2018)

البنود	2017	2018*	معدل التغيير
رسوم الاستيراد	**8,6**	**9,5**	**10,8**
الضريبة الداخلية على الاستهلاك، والتي تشمل :	**27,4**	**28,3**	**3,4**
◂ الضريبة المفروضة على منتجات الطاقة	15,7	15,7	0
◂ الضريبة المفروضة على التبغ المصنّع	9,9	10,8	9,1
◂ الضريبة المفروضة على باقي المنتجات	1,7	1,8	1,8
الضريبة على القيمة المضافة، والتي تشمل :	**51,4**	**54,7**	**6,3**
◂ الضريبة على المنتجات الطاقية	8,5	9,9	15,6
◂ الضريبة على باقي المنتجات	42,9	44,8	4,5
أتاوى أنبوب الغاز	**1**	**1,5**	**51,4**
مجموع مداخيل الميزانية	88,8	94,5	6,5
المداخيل المخصصة للحسابات الخاصة للخزينة	**5,3**	**5,6**	**5,7**
المداخيل المحولة لمؤسسات أخرى (**)	**0,6**	**0,7**	**6,1**
مجموع المداخيل الجمركية	94,7	100,8	6,4

* معطيات مؤقتة
** معطيات محينة (خارج الميزان الأولي)

من جانبها، ارتفعت أتاوى أنبوب الغاز بأكثر من 51% مقارنة بسنة 2017 نتيجة ارتفاع الأسعار بنسبة 21,7%، وزيادة حجم الغاز الطبيعي الذي يعبر التراب الوطني بحوالي 19,5%.

إضافة إلى ذلك، فإن تطبيق تدابير الحماية ومكافحة الإغراق مكّن من تحصيل أكثر من 427 مليون درهم من الرسوم الإضافية خلال 2018.

ومن ناحية أخرى، فإن تنفيذ أحكام المادة 7 من قانون المالية لسنة 2018، المتعلقة بتسوية المتأخرات الناجمة عن العقوبات والغرامات والزيادات وفوائد التأخير وصوائر التحصيل المرتبطة بالرسوم والضرائب المستحقة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتي لم يتم أداءها قبل فاتح يناير 2016 قد مكنت من تحصيل مداخيل إضافية تقدر ب 307 مليون درهم.

تطور مداخيل الميزانية حسب البند الضريبي (2013-2018)

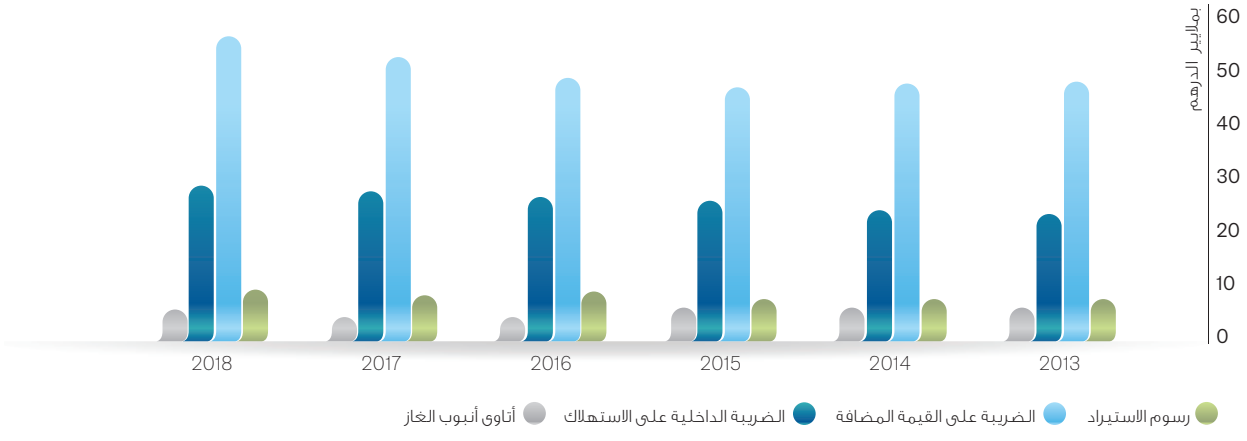

مداخيل إضافية بفضل المراقبة

إن ارتفاع المداخيل الجمركية هو أيضا ثمرة مقاربة تتمثل في تعزيز المراقبة المبنية على التقنيات الجديدة، وخاصة بالنسبة لعمليات الاستيراد وتصاريح المنتجات الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك. تندرج هذه المقاربة في إطار الرؤية الاستراتيجية لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة و التي تفضل اللجوء إلى مراقبة ذكية وغير تداخلية تستند على تحليل المخاطر.

دَرّت مختلف أنواع المراقبة الجمركية خلال سنة 2018 رسومًا وضرائب إضافية بلغت حوالي 3,6 مليار درهم، حيث تضاعف هذا المبلغ تقريبا في السنوات الثماني الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن مراقبة القيمة هي المصدر الرئيسي لهذه المداخيل الإضافية، حيث شكلت حصتها حوالي 80% سنة 2018.

تطور المداخيل الإضافية حسب نوع المراقبة (2016-2018)

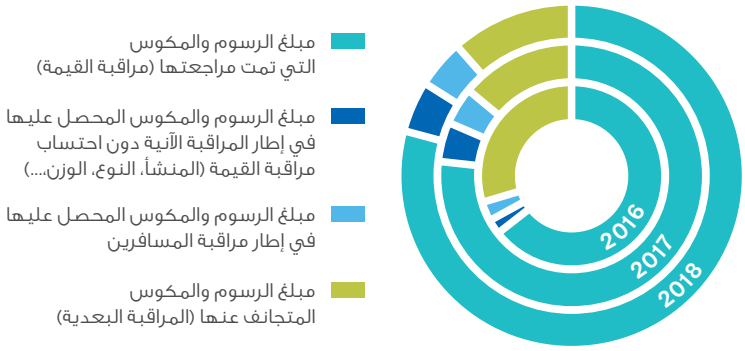

كما أن تدقيق المعطيات المتبادلة إلكترونياً مع الشركاء الرئيسيين للإدارة (المديرية العامة للضرائب، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، ...) مَكّن من تعزيز مكافحة التهرب الضريبي. فعلى سبيل المثال، تم تحصيل أكثر من 125 مليون درهم سنة 2018 بفضل التبادل الإلكتروني للبيانات مع المديرية العامة للضرائب.

وتعزى هذه النتائج المهمة إلى المشاركة الفعالة لموظفي الجمارك في ممارسة صلاحياتهم المختلفة، إضافة إلى التأثير المشترك للعديد من إجراءات التحديث وتعزيز المراقبة، ومن أهمها :

- إنشاء فرقة وطنية للجمارك مسؤولة عن التدخل لدعم الفرق التي تكافح الغش التجاري ؛
- تعزيز الوسائل الموضوعة تحت تصرف وحدة الاستهداف الوطنية، والتي مكّنت من معالجة قضايا مهمة خلال سنة 2018 دَرّت مداخيل إضافية تقارب 77 مليون درهم ؛
- تشجيع التسوية الودية، خاصة من أجل حل بعض القضايا المتنازع عليها والتي تعود إلى عدة سنوات.

إجراءات ضريبية مُدِرة للمداخيل

شمل قانون المالية برسم السنة المالية 2018 عدة مقتضيات تهم تحديث الضرائب الجمركية وتحسينها. حيث كان لهذه التدابير تأثير أيجابي على المداخيل الجمركية إلى جانب وقعها الاقتصادي والاجتماعي.

ويتعلق الأمر بالارتفاع التدريجي (منذ 2017) لحصص الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر المصنوعة من التبغ البني والتي تم تطبيق الشطر الثاني منها ابتداءا من فاتح يناير 2018.

وعلى مستوى التعريفة الجمركية لواجبات الاستيراد فإن إعادة تطبيق نسبة 2,5% على الزبدة المستوردة بعد تعليق دام 11 سنة مكن من تحقيق 18 مليون درهم من المداخيل الإضافية خلال سنة 2018. كما أن إعادة تطبيق نسبة 40% على استيراد العدس والحمص في يوليوز 2017، مكّن سنة 2018 من تحصيل 126 مليون درهم بالنسبة للمنتج الأول، بزيادة قدرها 203% مقارنة بسنة 2017، و52,7 مليون درهم بالنسبة للمنتج الثاني.

التسهيل وتجريد المساطر من طابعها المادي

يهدف تجريد المساطر من طابعها المادي وتسهيلها إلى تسريع العبور عبر مصالح الجمارك ومعالجة التدفقات التجارية. وإدراكًا منها لتأثير هذين الإجراءين على الجاذبية الإقتصادية والسياحية للمغرب، تسعى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى تسريع وتيرة مشروع التحول الرقمي ليكون وسيلة لتبسيط وملاءمة الإجراءات الجمركية الموجهة للشركات والأفراد على حد سواء، لاسيما السياح ومغاربة العالم.

التجريد من الطابع المادي من أجل تبسيط الإجراءات

التجريد الكلي من الطابع المادي، إجراء قوي لسنة 2018

سيكون فاتح يناير 2019 يوما إستثنائيا في تاريخ إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إذ سيتم تدشين الإعتماد الكلي على الإجراءات الإلكترونية للتخليص الجمركي بالتخلي عن الإيداع الفعلي للتصريح الوحيد للسلع (DUM) والمستندات الداعمة والوثائق ذات الصلة بخصوص جميع الأنظمة الجمركية.

وقد صاحب هذا التحول الرقمي تطبيق الشروط المسطرية والمعلوماتية، وإدارة التغيير من خلال تحسيس وتكوين الشركاء المعنيين (وكلاء الشحن، الفاعلين، الجمعيات المهنية، والغرف التجارية ...). وعلى المستوى الداخلي، تم تأهيل الموظفين المكلفين بمعالجة التصاريح لضمان نجاح الإنتقال إلى "صفر ورقة".

ويتوقع أن تكون لهذه العملية عدة إمتيازات، بما في ذلك التأثير الإيجابي على القدرة التنافسية للمقاولة من خلال تقليل التنقل إلى مكاتب الجمارك وتقليص آجال التخليص.

توسيع نطاق التبادلات عبر بوابة بورت نيت PortNet

يتم إثراء التبادل الإلكتروني باستمرار من خلال إدراج الوثائق المسلمة أو المطلوبة من قبل مختلف الجهات الفاعلة في التجارة الخارجية على مستوى الميناء. بعد الإدراج الناجح سنة 2017 لنتائج مراقبة الواردات التي تقوم بها مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) بثلاثة مواقع تجريبية بالدار البيضاء، تم توسيع نطاق التجربة لتشمل مواقع أخرى سنة 2018 : ميناء أكادير، ميناء طنجة المتوسط، ميناء طنجة، مطار طنجة، و مستودعات ومنطقة التخليص بطنجة (MEAD).

وبهذه الطريقة، تصل التراخيص الصادرة عن المصالح التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) مباشرة إلى نظام التخليص الجمركي بدر BADR، ويستغلها مفتشو الجمارك خلال عمليات المراقبة.

تعميم التوقيع الإلكتروني للتصاريح الجمركية

بعد نجاح المرحلة الأولية للتوقيع الإلكتروني للتصاريح الوحيدة للسلع (DUM) المتعلقة بعمليات التفويت بموجب الأنظمة الإقتصادية الجمركية والتي تم إطلاقها سنة 2017، تم تعميم هذا الإجراء على بقية الإجراءات الجمركية في 18 يناير 2018.

وتتيح هذه العملية الآمنة إمكانية التوقيع الإلكتروني على نظام التخليص الجمركي عبر الإنترنت (بدر BADR) لأي تصريح جمركي مسجل وكذا إرفاق جميع الوثائق ذات الصلة (الفواتير والبيانات التقنية....)، والوثائق المطلوبة (شهادات المنشأ، وطلبات الإعفاء من الرسوم الجمركية...).

تبادل البيانات مع إدارة ميناء طنجة المتوسط TMPA

وقّعت الجمارك وإدارة ميناء طنجة المتوسط (TMPA) إتفاقية شراكة في 26 أبريل 2018 تهدف إلى ربط أنظمة المعلومات الخاصة بهما. وبهذه الطريقة سيتم تبادل المعلومات التي تسمح بمراقبة أفضل، مما سيساهم في تقليص وقت عبور السلع عبر ميناء طنجة المتوسط.

اعتماد الوسائل الإلكترونية لأداء الرسوم والضرائب

يعتبر الأداء الإلكتروني للمستحقات الجمركية لبنة أساسية في نظام التخليص الجمركي الإلكتروني. فبعد إلغاء الأداء النقدي للعمليات التجارية بموجب قانون المالية لسنة 2018، أنشأت الجمارك منصة للأداء الإلكتروني تتيح للفاعلين الإقتصاديين مجموعة متنوعة من طرق الأداء، والتي تعفيهم من الانتقال إلى مكاتب الجمارك لسداد ديونها الجمركية.

7.1
مليون درهم

قيمة العائدات المحصلة عن طريق البطاقات البنكية، مقابل **8,1 مليون درهم** خلال الثلاث سنوات السابقة

267.7
مليون درهم

قيمة العائدات المحصلة عن طريق مختلف أنواع الأداء متعدد القنوات، مقابل **3,5 مليون درهم** بين يوليوز ودجنبر 2017

تسهيل التخليص الجمركي

تقليل الوثائق المطلوبة

اتخذت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة سنة 2018 خطوة أخرى في اتجاه تبسيط الإجراءات الجمركية من خلال إعفاء الفاعلين الإقتصاديين من الإدلاء باثني عشرة وثيقة كانت مفروضة قبل ذلك.
وعقب اعتماد الإجراءات الإلكترونية وتبادل البيانات (EDI)، أصبح بإمكان المصالح الجمركية الآن الإطلاع على هذه الوثائق على قواعد البيانات الداخلية، أو قواعد البيانات الموضوعة رهن إشارة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة من قبل المؤسسات الشريكة الأخرى.
ويتماشى هذا الإجراء مع التوجيهيات السامية لجلالة الملك في خطابه الذي ألقاه بمناسبة عيد العرش في 29 يوليوز 2018، والمتعلقة بتأسيس مبادئ الحكومة الإلكترونية، خاصة "وحدة الإدارة".

الوثائق المعنية بهذا **الإجراء**

- **نشرة الإخطار** بالتعريف الضريبي المسلمة من الإدارة العامة للضرائب أو المركز الجهوي للإستثمار
- **محضر اجتماع** آخر جمع عام للشركة واجتماع مجلس الإدارة
- **حصيلة** رقم معاملات الصادرات مؤشر عليها من قبل المصالح المختصة للإدارة العامة للضرائب
- **الإقرار الضريبي** الكامل لآخر ثلاث سنوات
- **النظام الأساسي** للشركة
- **نسخة** من السجل التجاري
- **بيان الصادرات** التي حققتها الشركة (النظام 866 و 856) خلال السنة السابقة
- **إعلان** في جريدة
- **عقد** الإيجار
- **شهادة** الإقامة
- **عقد** الإزدياد

تدابير تساهم في جاذبية المناطق الحرة للتصدير

من أجل تشجيع الإستثمار في المناطق الحرة للتصدير، تم الترخيص منذ عام 2006 للشركات القائمة بها ببيع جزء من إنتاجها في السوق المحلية. ويهم هذا الإمتياز السلع شبه المصنعة وسلع التجهيز في حدود 15% من رقم المعاملات عند التصدير الذي تم تحقيقه خلال السنة المالية السابقة.
ورغبة منهما في زيادة جاذبية هذه المناطق الحرة، قررت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ووزارة الصناعة والتجارة توسيع نطاق هذا الإجراء ليشمل المنتجات المصنعة بهذه المناطق لفترة اختبار مدتها سنة واحدة.

تسريع عبور العربات على الحدود

عرفت سنة 2018 عددا من الإجراءات التي تهدف إلى الدفع قدما بهذا الورش.

مراجعة تسيير الدخول المؤقت لوسائل النقل ذات الإستعمال الخاص

عزما منها على تحسين ظروف استقبال المسافرين غير المقيمين بالمغرب (المغاربة المقيمون بالخارج والسياح الأجانب)، وكذا تقليص الوقت الذي يقضونه في الإجراءات الجمركية، أتمت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال سنة 2018 ورش اعتماد التصاريح الإلكترونية الخاصة بالدخول المؤقت لسياراتهم السياحية (D16 مكرر، D16ter) وبدخول وخروج المراكب الترفيهية (D716).

وبالتالي، فاعتبارًا من 1 يناير 2019، سيتم إلغاء إجبارية هذه التصاريح، وكذا وضع نظام جديد لإثبات هوية وسائل النقل. وعند عبور الحدود، سيتم تسليم وثيقة للمسافرين تحل محل الدخول المؤقت "الورقة الخضراء"، والتي يجب الإدلاء بها لدى مصالح مراقبة حركة المرور بالتراب الوطني عند الحاجة.

كما سيتم تتميم هذا النظام الجديد في أوائل 2019 بجهاز للقراءة التلقائية لجوازات السفر ولوحات التسجيل.

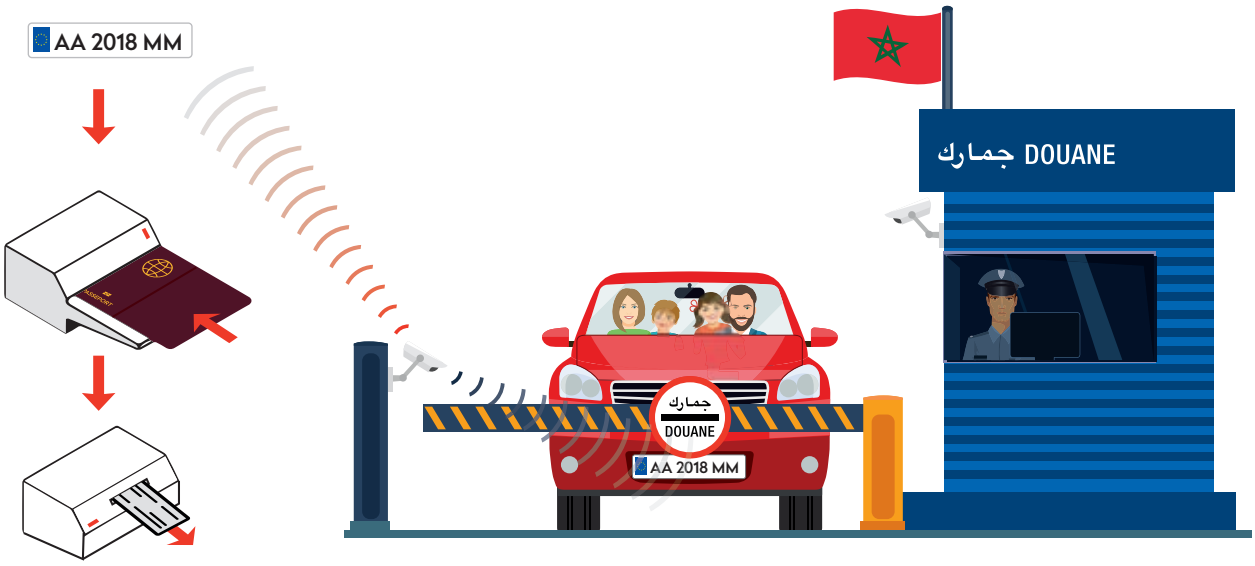

اعتماد التصاريح الإلكترونية بالنسبة لسائقي شاحنات النقل الطرقي

منذ 27 يوليوز 2018، سيستفيد الناقلون الدوليون من سلسلة من الإجراءات الإلكترونية كالتصاريح المبسطة للدخول المؤقت والتصدير المؤقت لوسائل النقل الخاصة بهم.

إن حوسبة هذه التصريحات (D17 و D20) من خلال إدماجها في نظام بدر BADR تسمح بتسهيل تصريحات الناقلين وتعطيهم رؤية أوضح حول عمليات استيراد / تصدير شاحناتهم.

مـــواكـــبـــة الـــمـــقـــاولات

يعد دعم القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني من أولويات الجمارك. فبالإضافة إلى البحث المستمر عن تدابير جديدة لتسهيل الإجراءات، فإنها ترافق المقاولة وتلائم المساطر الجمركية حسب احتياجاتها.

المستفيدون الجدد من نظام إسترداد الرسوم الجمركية عن الطاقة

من أجل توفير المزيد من الدعم للمقاولات الصناعية المصدرة، قامت الجمارك سنة 2018 بتوسيع نطاق الإستفادة من نظام استرداد الرسوم الجمركية عن الطاقة ليشمل السلع المصدرة نحو المناطق الحرة.

المقاولات المعنية يمكنها أن تطالب باسترداد بناءا على معدل متوسط الرسوم و المكوس المتحمّلة، منتجات الطاقة المستهلكة أثناء تصنيع السلع المصدرة.

إجراءات للتخليص الجمركي تلائم النقل متعدد الوسائط

تطمح المملكة إلى أن تصبح قطبا لوجستيا إقليميًا أساسيًا، خاصة فيما يتعلق بحركة تدفقات السلع بين الشمال والجنوب. في هذا السياق، تم إبرام إتفاقية شراكة لتعزيز الشحن الجوي في المغرب سنة 2016 بين أهم الفاعلين العموميين والخواص المعنيين بهذا المجال.

وباعتبار ها متدخلا رئيسيا في هذا الملف، وضعت الجمارك بالتعاون مع المهنيين مسطرة لتخليص السلع تلائم جميع الأنماط اللوجستية الممكنة.

تشجع المسطرة الجديدة بروز حلول تهم النقل متعدد الوسائط الذي يجمع بين وسائل النقل البري والبحري والجوي.

الإعفاء من كفالة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للإرساليات المقسطة

في سياق مواكبة المشاريع الإستثمارية، تستفيد عملية إستيراد آليات و معدات التجهيز التي تتم عن طريق الإرساليات المقسطة، والتي تدخل في إطار نظام التحويل تحت مراقبة الجمرك منذ 2018 من الإعفاء من كفالة الضريبة على القيمة المضافة.

التحويل تحت مراقبة الجمرك هو نظام اقتصادي جمركي يسمح باستيراد السلع بغية إخضاعها لعمليات تغير صنفها أو حالتها دون أداء الرسوم و المكوس المستحقة عند الإستيراد.

مأسسة العلاقات مع الجمعيات المهنية

اعتمدت الجمارك منذ 2010 مقاربة جديدة للشراكة من خلال إبرام عقود واتفاقيات إطار مع الجمعيات المهنية التي تمثل القطاعات الرئيسية، مأسسة هذه الشراكة تمت ترجمتها بصياغة خرائط طريق للاستجابة لتوقعات أعضاء هذه الجمعيات.

التوقيع يوم 20 مارس 2018 مع جمعية منتجي الزبيب بالمغرب

التوقيع يوم 9 يوليوز 2018 مع الفدرالية المغربية للصناعات الجلدية

وفي هذا الإطار، تم إبرام 10 إتفاقيات مع جمعيات مهنية منها إثنتان وقعتا سنة 2018 مع جمعية منتجي الزبيب بالمغرب (ASPRAM) والفدرالية المغربية للصناعات الجلدية (FEDIC)، على التوالي في 20 مارس و 9 يوليوز.

مواكبة المشاريع الكبرى

تسهر الجمارك على دعم المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية بالنسبة للمغرب من خلال تبسيط المساطر الجمركية وكذا ملاءمتها مع خصوصيات هذه المشاريع.

وفي هذا السياق، أبرمت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في 14 ماي 2018 مذكرة تفاهم بين الجمارك ومجموعة رونو المغرب تهدف إلى التعاون في مجال مكافحة التقليد، لا سيما من خلال تعزيز التدابير على الحدود.

كما وقعت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على اتفاقية مع شركة بوجو سيتروين المغرب في 27 شتنبر 2018 يتم بموجبها تحديد الإجراءات المسطرية والتنظيمية، وكذا التسهيلات التي تهم خروج و دخول السلع (المدخلات، التغليف، الأجزاء، إلخ) من وإلى المنطقة الحرة للتصدير بالقنيطرة.

الشراكة بين المؤسسات العمومية في خدمة الفاعلين الإقتصاديين

تعزيز القدرة التنافسية للقطاع اللوجستي الوطني، وكذا خلق بيئة مناسبة للمنافسة العادلة، داخل النظام البيئي للنقل، تلك هي الأهداف الرئيسية لإتفاقية الشراكة الموقعة في 9 مارس 2018 بين كل من وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

عمليا تهدف هذه الإتفاقية إلى إنشاء نظام للتبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات بهدف تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالتخليص الجمركي، التصديق، ترقيم العربات، ورخص النقل الطرقي الدولي للسلع.

مراقبة تستند على التكنولوجيا

أدى إبرام المغرب للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة، إلى نمو المبادلات التجارية مما قد يؤدي إلى الرفع من مخاطر الغش المرتبط بالتجارة الخارجية.
ولمواجهة ذلك، واصلت الجمارك جهودها في المراقبة سنة 2018، و ذلك من خلال التركيز على الوسائل التكنولوجية، وتعزيز نظام المراقبة الذكي القائم على الانتقائية، وتحليل المخاطر، وتبادل ومقارنة البيانات.

استغلال البيانات للكشف عن محاولات الغش

بفضل رقمنة معظم الإجراءات الجمركية و كذا ربط الاتصال البيني مع بعض شركائها، تتوفر إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على نظام معلوماتي غني بالمعطيات التي من شأنها أن تساعد في المراقبة الجمركية. وتعتمد الخلية الوطنية للاستهداف هذه المعطيات للقيام بمهمتها من أجل ضبط حالات الغش، بعد التقصي ومقارنة المعلومات.

77 مليون درهم
تم تحصيلها نتيجة الاستهداف

تحليل المعطيات لتعزيز المراقبة البعدية

و صلت نسبة التخليص الجمركي عن طريق القبول من أجل المطابقة 85%، و هو أمر يستدعي تطبيق المراقبة البعدية وفقًا لمقاربة قائمة على تحليل المخاطر.
وفي هذا السياق تعتمد إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، نظام تخزين المعلومات من أجل تحديد التعاملات المشبوهة و كذا التعرف على الفاعلين الذين يشكلون خطرا محتملا. و بالنسبة للإنجازات، فقد تم القيام ب 719 مهمة مراقبة سنة 2018، الشيء الذي نتج عنه مبلغ إجمالي قدره 436,5 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها. كما أسفرت المراقبة المتعلقة بقوانين الصرف، على مبلغ إجمالي موضوع المخالفة بقيمة 286,6 مليون درهم.

المراقبة البعدية

286.6 مليون درهم
برسم مراقبة الصرف

436.5 مليون درهم
من الرسوم والمكوس المتجانف عنها

استخدام التكنولوجيا لمحاربة إصدار الفواتير بأقل من القيمة الحقيقية

تهدف مكافحة تخفيض القيمة المصرح بها عند الاستيراد إلى ضمان المساواة بين الفاعلين الاقتصاديين ووضع قواعد المنافسة العادلة. ففي سنة 2018، قامت الجمارك بمراجعة 10,6 مليار درهم من القيم المصرح بها، مما نجم عنه تحقيق إيرادات جمركية إضافية بلغت 2,9 مليار درهم.

و مرد ذلك إلى تعبئة المفتشين ميدانيا، وكذا العمل المستمر في تحليل واستهداف التعاملات المشبوهة من خلال الاعتماد على قاعدة بيانات يتم إغناؤها، بشكل منتظم، بمؤشرات جديدة، لتقدير القيمة و التي يتم تحديدها بالتشاور مع الجمعيات المهنية و كذا تغيرات الأسعار الدولية.

كشف الغش من خلال التبادل الرقمي للمعطيات

انخرطت الجمارك بحزم في التنسيق مع الإدارات الأخرى من أجل:

- استهداف المقاولات والمعاملات التي يجب مراقبتها على أساس المعطيات المقدمة من طرف هيئات المراقبة الشريكة ؛
- تنفيذ إجراءات المراقبة، بتنسيق مع مختلف الهيئات التي تقوم بمراقبات تكميلية ؛
- استغلال المعلومات التي تتوفر عليها هذه الهيئات من أجل ضمان تحصيل أمثل للإيرادات.

وقد تم تجسيد هذه المقاربة سنة 2018 من خلال تفعيل التبادل الرقمي للمعطيات مع الإدارة العامة للضرائب، مما أسفر عنه، تسوية أكثر من 350 ملف و تحصيل ما قدره 125 مليون درهم، وكذا إبرام اتفاقيات من أجل التحصيل التدريجي لما مجموعه 206 مليون درهم.

تدبير المخاطر المتعلقة بالمسافرين بفضل الاستهداف

تستغل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المعطيات، بما في ذلك بيانات الطيران الجوي، وذلك لتحديد الأشخاص الذين يمثلون خطرا محتملا استنادًا إلى شخصيات نمطية محددة مسبقًا. و في سنة 2018، بلغ عدد المسافرين الذين اجتازوا مختلف النقاط الحدودية، ما يقارب 33,1 مليون مسافر مقارنة مع 27,5 مليون مسافر سنة 2017، حيث كشفت عمليات مراقبة الركاب عن 757 7 قضية تنازعية أسفرت عن تحصيل 135,7 مليون درهم من الرسوم والمكوس و 59,6 مليون درهم من الغرامات.

استخدام الماسحات الضوئية من أجل المزيد من الفعالية

وفقًا للمعايير الدولية، تلجأ إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى المراقبة باستخدام الماسحات االضوئية كما أنها تسعى، عن طريق التعاون و التنسيق مع شركائها، لاسيما الوكالة الخاصة لميناء طنجة المتوسط، والمكتب الوطني للمطارات، و الوكالة الوطنية للموانئ إلى تجهيز المراكز الحدودية الرئيسية بالماسحات الضوئية اللازمة.

ففي سنة 2018، تم وضع خمس ماسحات ضوئية جديدة، اثنان منها بميناء طنجة المتوسط، وواحد بكل من ميناء الدار البيضاء، مطار الداخلة، مطار أكادير المسيرة.

كما استفاد حوالي 100 جمركي من حصص تكوينية في مجال المراقبة، باستخدام الماسح الضوئي بالمطارات والموانئ والحدود البرية.

محاربة الاتجار غير المشروع

من أجل مكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع وحماية الاقتصاد الوطني والمواطنين، تسخر الجمارك موارد بشرية ومادية مهمة وتعقد شراكات مع الهيئات المسؤولة عن المراقبة والأمن.

مكافحة التهريب

في سنة 2018، عززت الجمارك تدابير مكافحة التهريب من خلال إنشاء الفرقة الوطنية للجمارك. وتتميز هذه الوحدة المتخصصة في التدخل والتحري بشساعة مجال اشتغالها حيث تتدخل لدعم الفرق التابعة لمختلف الإدارات الجهوية، وبالتعاون مع المؤسسات الأمنية الأخرى (الدرك الملكي، الإدارة العامة للأمن الوطني، والقوات المساعدة ...). وعلى الرغم من أن هذه الفرقة حديثة العهد، إلا أنها نفذت 22 تدخلاً ناجحا.

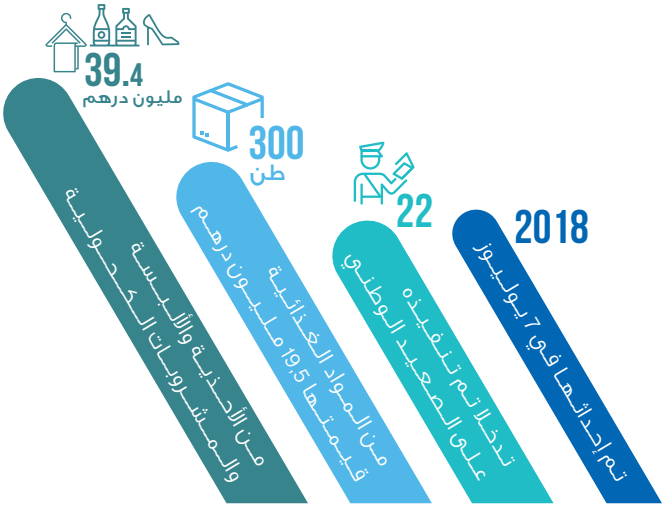

إنجازات الفرقة الوطنية للجمارك خلال سنة 2018

على المستوى الجهوي، تم تعزيز الفرق بالموارد البشرية والمادية، و التي ترجمت جهودها بزيادة قيمة السلع المهربة المحجوزة بنسبة 7,4% أي ما يناهز 598 مليون درهم.

بالإضافة إلى ذلك، أدى افتتاح خطوط الشحن البحري بميناء بني أنصار في يوليوز 2018 إلى خفض تدفق السلع المهربة القادمة من مليلية. وفي هذا الصدد، فقد ساهمت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بشكل كبير في هذه المبادرة التي وضعت هذا الميناء في قلب التنمية الاقتصادية بالجهة الشرقية.

و قد أسفر هذا القرار عن تحقيق نتيجة مزدوجة : تزويد الجهة بالسلع المستوردة والخاضعة للمراقبة الجمركية وغير الجمركية من جهة، وتحسين مساهمة الجهة في الإيرادات الجمركية من جهة أخرى، بفائض بلغ حوالي 60 مليون درهم خلال النصف الثاني من سنة 2018.

مكافحة الاتجار بالمخدرات والسجائر

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بانتشار السجائر المهربة التي أجريت في ماي 2018 بتعاون مع الفاعلين في القطاع، معدل انتشار بلغ 3,7% على المستوى الوطني، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع السنوات السابقة.

يعكس الاتجاه التنازلي لهذه النسبة منذ سنة 2015 نجاعة العمل الذي تضطلع به المصالح الجمركية في مكافحة شبكات تهريب السجائر، وكذا الجهود التي يبذلها باقي المتدخلين في هذا المجال على الصعيد الوطني.

نسبة انتشار السجائر المهربة

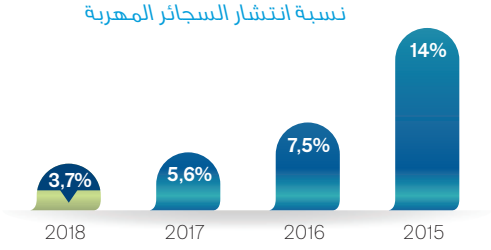

المصدر، الدراسة المتعلقة بانتشار السجائر المهربة - 2018

حجز المخدرات والسجائر
خلال سنة 2018

القنب الهندي
19,2 طن
طن من الحشيش مقابل 33,7 طن سنة 2017

السجائر
36 مليون
سيجارة مقابل 22,9 مليون سيجارة سنة 2017

المخدرات الصلبة
132,4 كلغ
من المخدرات الصلبة مقابل 476,7 سنة 2017

الأقراص المهلوسة
836 808 قرص
(إكستازي، الأمفيتامينات، ريفوتريل...)
مقابل **140 000** سنة 2017

مكافحة تهريب العملات وغسيل الأموال

تم تسجيل **8 040** تصريحا بالعملة الأجنبية بمختلف المكاتب الحدودية مقابل **8 573** سنة 2017 بمبلغ إجمالي بالعملات الأجنبية يعادل **1,6 مليار درهم** مقابل **2,2 مليار درهم** سنة 2017.

عدد التصريحات بالعملة

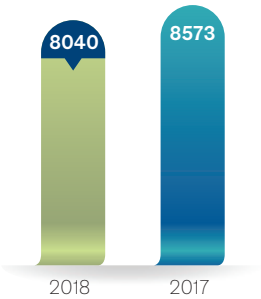

فيما يتعلق بخروقات عمليات الصرف، فقد تمت مصادرة أكثر من **92,6 مليون درهم** من العملة الصعبة خلال عمليات المراقبة، مقابل **87 مليون درهم** سنة 2017.

المبلغ الإجمالي لخروقات الصرف (بملايين الدراهم)

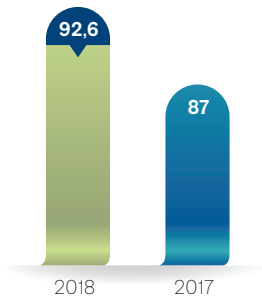

محاربة التقليد

يمثل التقليد مصدر قلق كبير للجمارك بسبب المخاطر التي تسببها بعض المنتجات المقلدة على صحة المستهلكين، وكذا تأثيرها على الاقتصاد الوطني والتشغيل. وقد أسفرت مجهودات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في محاربة هذه الظاهرة سنة 2018 عن مصادرة 772 ألف منتوج مقلد. بالإضافة إلى ذلك، فقد عالجت الإدارة 619 طلبًا لتعليق التداول الحر للسلع المشتبه في كونها مزيفة مقابل 490 طلبًا سنة 2017.

منع تداول الأكياس البلاستيكية

أسفرت المراقبة الجمركية عن ضبط 37,2 طناً من الأكياس البلاستيكية المهربة مقابل 53,9 طنًا سنة 2017، مما أدى إلى رفع الكمية المصادرة منذ دخول منع الأكياس البلاستيكية حيز التطبيق في 1 يوليوز 2016 إلى 111,6 طن.

الجباية الجمركية

من أجل النهوض بدورها كفاعل رئيسي في التجارة الدولية وكذا الاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي، تعمل الجمارك على تكييف سياستها الجبائية لتحقيق المزيد من النجاعة والفعالية.

تهيئ شروط المنافسة العادلة

باعتبارها طرفًا مهمًا في بلورة وتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالتجارة الخارجية، تتوخى إدارة الجمارك اليقظة اتجاه الممارسات التجارية غير العادلة التي تضر بالمصالح الاقتصادية والمالية للبلاد مثل الواردات التي تتم في إطار إغراق السوق الوطنية أو الإستيراد المكثف لبعض المنتجات الأجنبية.

في هذا الصدد، طبقت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، سنة 2018، خمسة تدابير تهم الدفاع التجاري.

خمس تدابير من أجل الدفاع التجاري

تدابير مكافحة الإغراق التجاري

بوليفينيل كلوريد	رقائق الخشب	الدفاتر
المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية	المستوردة من الصين	المستوردة من تونس
الإبقاء على رسم مكافحة الإغراق التجاري	الإبقاء على رسم مكافحة الإغراق التجاري	رسم مؤقت مكافحة الإغراق التجاري
من 22.9% إلى 56.2%	% 25	من 33.77% إلى 51.06%
ابتداء من 27 دجنبر 2018	ابتداء من 27 يوليوز 2018	4 أشهر ابتداء من 11 ماي 2018

تدابير حمائية

خيط الآليات وحديد التسليح	لفائف الصلب المدرفلة على البارد
رسم إضافي	رسم إضافي
0.55 درهم/كلغ	% 16 قابلة للتفكيك
إلى غاية 31 دجنبر 2021	إلى غاية 31 دجنبر 2021

إتاحة رؤية أوضح للفاعلين الاقتصاديين

تعد القرارات الاستباقية المتعلقة بالتعريفة الجمركية على الواردات من بين تدابير التسهيل التي تمنحها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة منذ مدة. وقد تم تكريس هذا الإجراء في التشريعات الجمركية سنة 2018. وتعمل الإدارة على تشجيع الفاعلين في التجارة الخارجية على الاستفادة منها للحصول، بكل شفافية، على المعلومات الملزمة قانونا فيما يخص تصنيف التعريفة الجمركية أو منشأ أو قيمة سلعة ما وذلك قبل استيرادها أو تصديرها.

ومن شأن القرارات الاستباقية المتخذة تحسين التنبؤ بالمعاملات التجارية وتمكين الفاعلين الاقتصاديين من الحصول على جميع المعلومات اللازمة للقيام بعملياتهم.

القرارات الاستباقية الخاصة بشأن تصنيف التعريفة الجمركية برسم سنة 2018

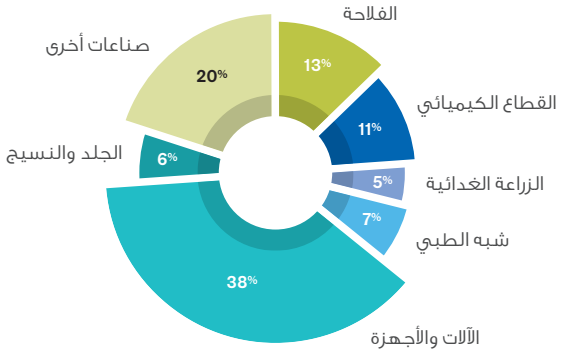

تشجيع التصدير عن طريق تجريد شواهد المنشأ الإلكترونية من طابعها المادي

تسير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بحزم في مسار تجريد الوثائق الجمركية من طابعها المادي. ويشكل طلب وتسليم شهادات المنشأ إلكترونيا والتحقق من صحتها ورشة مهمة تمت مبادرتها، سنة 2018، بشراكة مع الجمارك الروسية.

ويرمي هذا التدبير الجديد إلى تحقيق هدف مزدوج :

- التقليل من تنقلات المصدرين وبالتالي تقليص الآجال والتكاليف ؛
- تفادي احتمال الرفض المترتب عن صحة شهادات المنشأ وبالتالي تسهيل ولوج المنتجات ذات الأصل المغربي إلى أسواق البلدان الشريكة.

مراجعة بعض الإجراءات الجمركية من أجل مزيد من التسهيل والشفافية والتضامن

تم إدراج سلسلة من التعديلات على قانون المالية لعام 2018 تهدف إلى تكييف ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي لتطور المحيط الاقتصادي والتجاري.

جباية استثنائية لصالح قطاع الزراعة المائية

في إطار تحسين جاذبية قطاع الزراعة المائية وتربية الأسماك وكذا تنافسيته، تم استبقاء الامتياز الضريبي المعتمد منذ يناير 2016 والمتمثل في تطبيق حد أدنى من رسوم الإستيراد بنسبة 2,5% على منتجات علف الأسماك، وذلك لمدة 6 سنوات إضافية في حدود حصة 15 000 طن في السنة.

نظم اقتصادية في تحسين مستمر

- التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي : منح المنتجات والبضائع المستوردة في إطار نظام القبول المؤقت والتي كانت مستبعدة سابقًا من الاستفادة من نظام التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي، إمكانية التصدير تحت هذا النظام بغاية الإصلاح أو التطوير.
- نظام المستودع الصناعي الحر : تحديد شروط عرض استهلاك المعدات المستوردة بموجب هذا النظام والتي لم يتم استخدامها لإنتاج السلع المعدة للتصدير بنسبة 75% على الأقل.

تنظيم جمركي أكثر شفافية

توخيا للمزيد من الشفافية ولتيسير أكبر للحصول على المعلومة، تم إدراج جميع الإستثناءات الجمركية سواء الكلية أو الجزئية المنصوص عليها في قوانين خاصة في مدونة الجمارك.

الإعفاء من الرسوم الجمركية على سيارات وكراسي الأشخاص المعاقين

تم إلغاء الرسوم الجمركية على استيراد السيارات المجهزة خصيصًا لذوي الاحتياجات الخاصة والبالغة 2,5%. ويطبق هذا الإعفاء أيضًا على الكراسي ذات محرك كهربائي.

تشريع جمركي

شهادة المنشأ

التجارة الخارجية

الواردات

رسم الاستيراد

الصادرات

الحماية التجارية

التعريفة الجمركية

مدونة الجمارك

شهادة الكترونية

تدابير حمائية

قرارات استباقية

إعفاء

تنسيق

تبسيط

تفعالية

القيمة في الجمرك

التصنيف الجمركي

مكافحة الإغراق التجاري

تفاوضية

رسم جمركي

قانون المالية

مناقوسية عادلة

جباية جمركية

إعفاء

تفاوضية

تعديلات

فعالية

التعاون الدولي

تلتزم الجمارك بتعزيز شراكتها على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل الاندماج بشكل أفضل في ديناميكية التعاون والتبادل التي نهجها بلدنا.

العلاقات مع العالم العربي وأفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا

تواصل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تنويع شراكاتها مع الدول العربية والأفريقية والآسيوية، وبالتالي تتبع المسار الذي سطره المغرب والتوجهات الاستراتيجية للبلاد من أجل تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون بين دول الجنوب.

التعاون متعدد الأطراف

إطار التعاون	محور الشراكة	طبيعة اللقاء	الغرض من اللقاءات	المكان
اتفاق أكادير	تعزيز التعاون الجمركي بين الدول الأعضاء	مجموعات العمل التقنية	ربط أنظمة المعلومات وتبادل البيانات	القاهرة عمان
		الاجتماع الخامس للجنة المشتركة للمديرين العامين للجمارك	تتبع وتقييم عمل اللجان ومجموعات العمل	الدار البيضاء
الجامعة العربية	تأسيس الاتحاد الجمركي العربي	الاجتماع الثامن والثلاثون للمديرين العامين للجمارك العربية	◂ التقدم المحرز في عمل الاتحاد الجمركي العربي ◂ اعتماد النموذج الموحد للتصريح الجمركي العربي ◂ استكمال دليل الإجراءات الجمركية العربية الموحدة	القاهرة
		اللجان التقنية	◂ الإطار التشريعي للاتحاد العربي الجمركي ◂ الإجراءات الجمركية ◂ نظم المعلومات ◂ التعريفة الجمركية العربية	القاهرة
الاتحاد الإفريقي	إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية	الاجتماعات التشاورية ومنتديات التفاوض	◂ المفاوضات ◂ القضايا الجمركية	أديس أبابا دكار القاهرة لوساكا

التعاون الثنائي

المساعدة الإدارية المتبادلة

شرعت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في إعادة إطلاق المفاوضات من أجل إبرام اتفاقات المساعدة الإدارية المتبادلة مع بعض البلدان الأفريقية والعربية والآسيوية.
وقد تم وضع الصيغة النهائية لمشروع مذكرة تفاهم جمركية بين المغرب والبحرين باتفاق مشترك، كما أن هناك أكثر من عشر مشاريع اتفاقيات قيد الدراسة.

التعاون بين المغرب والطوغو

استقبلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، يوم 16 أكتوبر 2018 وفدا من الطوغو جاء للاستعلام عن تجربة الجمارك المغربية بخصوص تنفيذ الاتفاقية المذكورة. وتندرج هذه الزيارة ضمن برنامج الشراكة بين المغرب والطوغو لعام 2018 لتنفيذ الاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية.

العلاقات مع أوروبا وأمريكا

تعمل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على تعزيز تعاونها مع دول أوروبا وأمريكا بهدف توسيع محاور الشراكة مع إدارة الجمارك الخاصة بهم وبالتالي الاستفادة من فرص تبادل الخبرات.

الدول الشريكة	طبيعة اللقاء	الغرض من اللقاء	المكان
الدول الفرنكوفونية	المؤتمر العشرون للمديرين العامين للجمارك بالبلدان الفرنكفونية	◂ اعتماد الإجراءات الجمركية الإلكترونية ◂ الشباك الوحيد للتجارة الخارجية ◂ الرقابة الجمركية	توركوان (فرنسا)
أمريكا الوسطى	زيارة وفد برلماني من أمريكا الوسطى	قنوات ووسائل تطوير التعاون بين الجمارك المغربية وجمارك دول أمريكا الوسطى	الرباط
روسيا	الدورة السابعة للجنة الحكومية المشتركة	النظام الداخلي لمجموعة العمل لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة – الدائرة الاتحادية للجمارك الروسية	الرباط
الأرجنتين	اجتماعات في إطار مشروع شبكة الجمارك الدولية التابع لمنظمة الجمارك العالمية	توقيع بروتوكول التبادل الإلكتروني المسبق للبيانات	بوينس آيرس الرباط

العلاقات مع المنظمات الدولية

المشاركة الفعالة في منظمة الجمارك العالمية

خلال عام 2018، كان لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة حضور قوي في عمل الأجهزة الرئيسية لمنظمة الجمارك العالمية.

وقد أتاحت مواضيع مهمة مثل تسهيل التجارة، والتجارة الإلكترونية، والتعاون بين إدارة الضرائب والجمارك، وقياس الأداء، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، فرصاً للخبراء الوطنيين لتبادل تجاربهم في مختلف مجالات النشاط الجمركي.

كما كان لإدارة الجمارك حضور ديناميكي أيضا في إطار أشغال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك في إطار الاجتماعين 45 و46 للمديرين العامين للجمارك بالدول الأعضاء في المنطقة والتي عقدت على التوالي في القاهرة ثم بروكسل.

تبادل الخبرات على الصعيد الدولي

اعترافًا بأهمية تبادل الخبرات لتحسين التكيف مع المتطلبات التي تفرضها تغيرات البيئة الوطنية والدولية، شاركت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في عدد من التظاهرات الدولية التي نظمتها منظمة الجمارك العالمية، لاسيما:

- المؤتمر العالمي الأول للتجارة الإلكترونية عبر الحدود الذي عقد في بكين ؛
- المؤتمر العالمي لمنظمة الجمارك العالمية حول الفاعلين الاقتصاديين المعتمدين ؛
- مؤتمر منظمة الجمارك العالمية حول الأمن العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، عملت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على استفادة خبرائها من العديد من الدورات التدريبية على شكل ورشات نظمتها المنظمة العالمية للجمارك إما كجزء من برنامج تعزيز القدرات أو في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

اتفاقية كيوتو المنقحة

في أعقاب التقدم المحرز على مستوى تبسيط وتحديث الإجراءات الجمركية بما يتماشى ومقتضيات اتفاقية كيوتو المنقحة، أخطرت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، عن طريق القنوات الديبلوماسية، بقبول فصول الملحق المحدد ألف (الفصلان 1 و2)، والملحق المحدد باء (الفصل 1)، والملحق المحدد راء (الفصل 2).

يعكس هذا القبول التزام إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بتعزيز التزامها بأحد الأدوات الرائدة لمنظمة الجمارك العالمية واعتماد أفضل الممارسات والمعايير الدولية للتخليص الجمركي في تشريعاتها وممارساتها اليومية.

رأس المال البشري

تضع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة رأس مالها البشري في قلب استراتيجية التحديث. حيث يتم اعتماد مجموعة من العناصر الأساسية كالتكوين، التوظيف، الحركية و التحفيز، لتحسين مهارات موظفي الجمارك وتعزيز قدراتهم على مواجهة التحديات التي تواجه الإدارة.

تعزيز عدد الموظفين من أجل تحمل مختلف المهام

بغية مواكبة التطور المستمر للخدمات الجمركية، ومواجهة زيادة عبء العمل وتعويض الإحالات على التقاعد، شرعت إدارة الجمارك في عام 2018 في تعزيز هياكلها التنظيمية (الأمر بالصرف، والعائدات، والوحدات الجمركية)، وذلك عن طريق تشغيل 458 موظفا.

وتبلغ نسبة موظفي الجمارك المعينين بالهياكل الإقليمية 90%؛ وهي نسبة مهمة تسهر الجمارك على الحفاظ عليها من أجل الإبقاء على علاقة وثيقة مع مرتفقيها، والاستماع لاحتياجاتهم والاستجابة لانتظاراتهم.

تقدير وتعبئة الكفاءات

تشكل نساء ورجال إدارة الجمارك القلب النابض لأدائها. فخلال 2018 عملت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على مواصلة سياستها المتمثلة في تقدير استحقاق موظفيها عن طريق القيام بالعديد من التعيينات والترقيات.

وقد رافقت هذه الإجراءات أيضاً عمليات إعادة الانتشار والحركية الجغرافية، وذلك من أجل الاستجابة بشكل إيجابي لانتظارات الموظفين الذين يرغبون في الاشتغال داخل بيئة عمل جديدة وكذا تلبية الاحتياجات الوظيفية للإدارة.

2297
موظفا تمت ترقيتهم إلى رتبة أو سلم أعلى

102
مسؤولا خصته عملية إعادة انتشار

93
منصب مسؤولية تم شغله

375
جمركي استفاد من الحركية الجغرافية

458
جمركي تم توظيفهم

تحسين تدبير الرأس المال البشري من خلال اعتماد أدوات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات

من أجل التحديد الاستباقي لاحتياجاتها المستقبلية من الكفاءات، واصلت الجمارك في عام 2018 تنفيذ سياستها لتدبير رأس المال البشري، والتي تستند على التدبير التوقعي للقوى العاملة والوظائف والكفاءات (GPEEC).

وفي هذا الإطار، يعد تنظيم المقابلات السنوية لتقييم الموظفين، فرصة لتحديد احتياجاتهم من حيث التكوين، وأهداف الأداء المحددة وكذلك رغبات الحركية العمودية والأفقية. حيث استخدمت نتائج هذه المقابلات في تزويد برامج التكوين والحركية، وكذا في إعداد الموظفين الذين سيحملون المشعل.

3403
مقابلة تقييم تم إجراؤها

تطوير المهارات المهنية من خلال توفير تكوينات متنوعة

يعتبر التكوين داخل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة رافعة استراتيجية في خدمة الأداء. إذ يتيح للموظفين الجدد، الاندماج في بيئة عملهم الجديدة كما يتيح للموظفين العاملين، الرفع من كفاءتهم والتكيف مع المهام الجديدة.

وبناءً على استراتيجية الإدارة، يتمحور عرض التكوين حول ثلاثة محاور رئيسية : التكوين الأساسي والتكوين المستمر والتعاون الدولي. وتنعكس أهمية إنجازات 2018 على مستوى التكوين في الأرقام الرئيسية التالية :

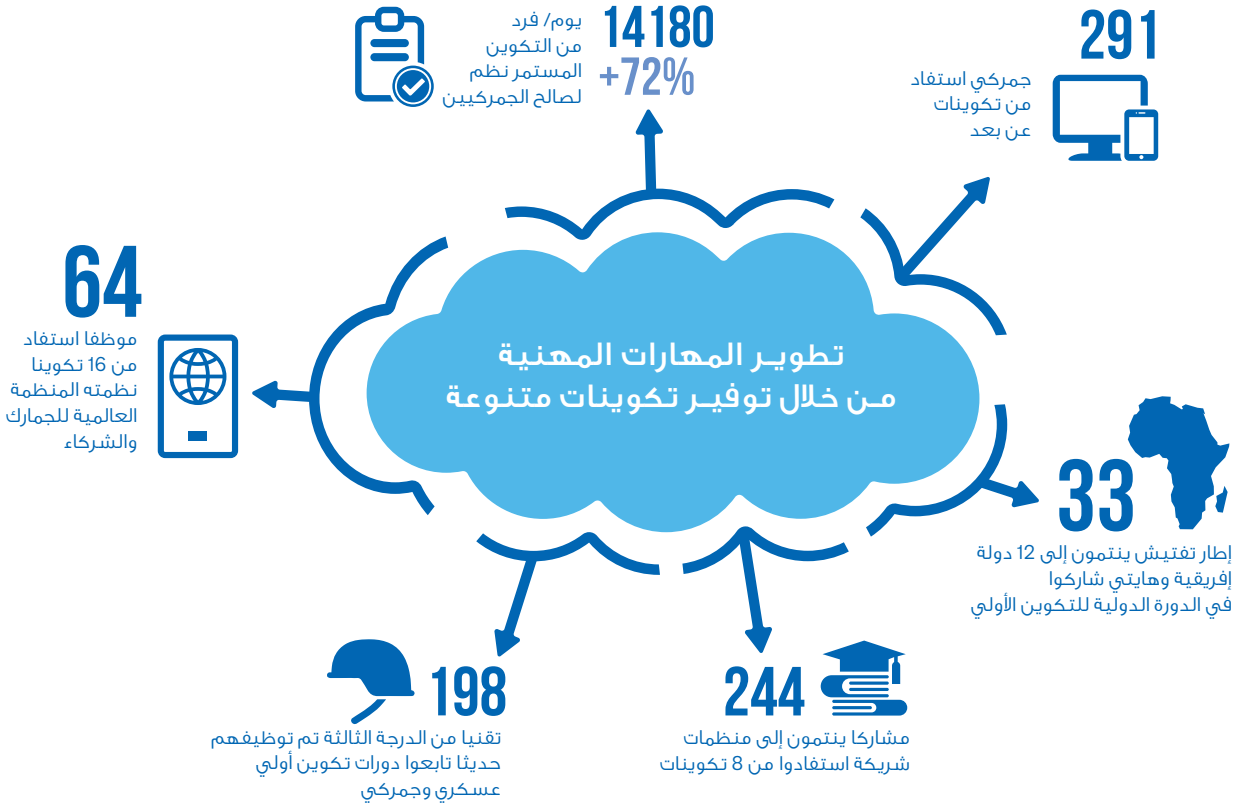

تعزيز القيم الأخلاقية واعتماد الإجراءات التأديبية

عززت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال سنة 2018، منظومة القيم الأخلاقية من خلال تدعيم نظام تقييم الأداء، وتقوية المراقبة الداخلية وتشديد العقوبات ضد التجاوزات. وبهذا الخصوص، فقد عملت الإدارة على تسريع معالجة الملفات التأديبية من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات للمديرين الإقليميين. وقد نتج عن معالجة هذه الملفات، معاقبة 234 موظفا نتيجة التجاوزات الأخلاقية التي ضبطت عليهم خلال هذه السنة.

الحكامة وجودة الخدمات

يتطلب نجاح الإصلاحات التي شرعت فيها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، قيادة صارمة ودعما متجددا. وللقيام بذلك، تشارك جميع المستويات الهرمية في سلسلة القيادة، بدءاً من التدبير الاستراتيجي إلى المتابعة العملية مرورا بالمراقبة الداخلية. ويتم استخدام العديد من قنوات الاتصال للتعريف بالإجراءات الجمركية وتقديم خدمة جمركية عالية الجودة للمرتفقين والشركاء.

قيادة الأداء من خلال التخطيط الاستراتيجي والتعاقد والمراقبة الداخلية

الخطة الاستراتيجية 2017-2021

اعتمدت إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة سنة 2017، خطة إستراتيجية خماسية تمتد إلى غاية 2021. وقد ارتفع معدل تنفيذها بوثيرة عالية في غضون عامين حيث بلغ 68%. ويعزى هذا الأداء إلى جميع فرق العمل المعنية بالمشاريع. ويعزز أيضًا هذا الأداء بإطار حكامة المشاريع الذي يتمحورحول:

- القيادة على أعلى مستوى هرمي لاتخاذ القرارات التي من شأنها أن تعزز النهوض بالمشاريع الاستراتيجية ؛
- المشاركة الفعالة للشركاء مكنت من تحقيق مستوى مرض في تنفيذ المشاريع ؛
- تتبع صارم وتقييم مستمر للإنجازات من قبل خلية تعنى بتتبع المشاريع (مكتب إدارة المشاريع). وقد أسفر عملها الحاسم بشكل خاص، عن تنظيم سلسلة من الندوات الجهوية، لعرض ومناقشة الإستراتيجية مع العمل بنظام رصد فصلي، للتقدم المحرز في المشاريع.

العقود-الأهداف-الوسائل 2018

يتم قياس أداء الهياكل التنظيمية من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة مسبقًا، وكذا أداء مهامها بالتدبير الفعال للموارد المتاحة، واحتواء العقبات.

ووفقا لتقاليد ترسخت منذ عام 2005، التزمت المديريات المركزية والجهوية لإدارة الجمارك سنة 2018، بمجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها، والمسطرة في العقود-الأهداف-الوسائل الموقعة مع الإدارة العامة.

تميز هذا العام بتطورات جديدة أتاحت تدبيرا وتتبعا مبسطين وأكثر مرونة، مع الأخذ في الاعتبار كل من الخطة الاستراتيجية للجمارك وإعادة التنظيم الإداري لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الذي اعتمد مؤخرا. كما تميزت سنة 2018 بإدخال مؤشر جديد يهدف إلى تعزيز المراقبة الهرمية من أجل الرفع من المراقبة الداخلية.

تحسين فعالية المراقبة وتأمين الحدود

- تعزيز مكافحة الغش التجاري
- تعزيز مكافحة التهريب
- تعزيز محاربة الاتجار في المخدرات

تسريع العبور لدى الجمارك

- دعم انسيابية المرور بالجمرك

الأهداف التكميلية

- تحسين التسوية
- تعزيز العائدات الجمركية

تحسين حكامة الإدارة

- تعزيز المراقبة الهرمية
- تحسين جودة الخدمات

المراقبة الداخلية

من أجل تحسين السيطرة على المخاطر والتسيير الأمثل لهياكلها، عززت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة نظام المراقبة الداخلية الخاص بها.

بعد المرحلة الأولى، والتي تتمثل في إنشاء نظام للإبلاغ وأتمتة نقل التقارير الناتجة عن مراقبة تنفيذ الخدمة، دخلت المرحلة الثانية حيز التطبيق سنة 2018، تهدف إلى إعداد الحلول الخاصة باحتواء بعض المخاطر ذات الأولوية، بناءً على تحليل الإجراءات الجمركية الأكثر تأثيراً والعمل بتوصيات تقارير تدقيق الحسابات.

وفي هذا الصدد، بدأ العمل بأداة جديدة للمراقبة، تحت مسمى "مراقبة رفع اليد" في عام 2018، لتعزيز المراقبة الداخلية على معالجة البيانات الجمركية وتحسين جودة المراقبة الفورية.

ضمان استقبال أكثر مهنية

تأهيل نظام الاستقبال

واصلت إدارة الجمارك سنة 2018 برنامجها لتأهيل نظام الاستقبال الفعلي، والذي يمكن من توفير استقبال عالي الجودة وأكثر مهنية. و قد قدرت نسبة الامتثال للنموذج التصميمي للاستقبال المعتمد من قبل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمطبق على 30 موقعًا جمركيًا ذو أولوية، في 83% مع نهاية عام 2018، مقابل 43% نهاية عام 2017.

ويستند هذا التأهيل إلى مقاربة شمولية تهدف إلى تحسين :

- لافتات الإشارة الخارجية والداخلية ؛
- الاستقبال وقاعات الانتظار ؛
- لوحات العرض والمعلومات ؛
- التنظيم والإجراءات ؛
- أدوات تكنولوجيا المعلومات.

أجال قياسية للرد على الطلبات الإلكترونية

بلغ متوسط مدة معالجة الطلبات التي تلقتها الإدارة سنة 2018 مستوى قياسيا. حيث انتقل من 6,4 أيام في عام 2017 إلى يومين خلال سنة 2018. و مرد هذا الإنجاز، هو اعتماد نظام تتبع الطلبات المفتوحة والمغلقة.

من أجل الإجابة على أسئلة وشكايات مستعملي الخدمات الجمركية وتحديد نقاط التحسين الممكنة التي تسمح بتقديم إجابات دائمة للمشاكل المتكررة، تم الشروع في تحليل الطلبات الواردة على الإدارة.

وقد ركز هذا التحليل على **4 موضوعات** مثلت جوهر معظم الطلبات : القبول المؤقت للعربات، والطرود البريدية، والشحنات السريعة، والتخليص الجمركي للعربات والتخليص الجمركي للبضائع. وقد مكن هذا التشخيص من وضع مجموعة من الحلول العملية.

التعريف بالعمل الجمركي ومواكبة الإصلاحات

سهولة الوصول إلى المعلومة، ضمان للشفافية

بالإضافة إلى نظام المعلومات المطبق بشكل مستمر، تميز عام 2018 بإجراء العديد من الإجراءات لتقديم المعلومات الجمركية بشكل أفضل للعموم. ويتعلق الأمر ب :

- نشر الرسوم التخطيطية على بوابة الإنترنت لتسهيل فهم الإجراءات الجمركية المتعلقة بالعربات (الشخصية أو النفعية)، و الشاحنات السريعة، والطرود البريدية، والانتقال والتصريح بالعملات ؛
- تطوير منشورات جديدة ونشرها عند نقاط العبور الرئيسية للمسافرين، بمن فيهم المغاربة المقيمون بالخارج، وملصقات لإطلاعهم بشكل أفضل على مختلف الحقوق والواجبات تجاه الجمارك.

تواصل مبسط يتماشى وانتظارات المرتفقين

تم تعزيز آليات التواصل بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في عام 2018 مع المرتفقين من خلال إنتاج محتوى على شكل فيديو وتواجد أفضل عبر الشبكات الاجتماعية :

- تصميم وتوزيع 3 كبسولات فيديو للتعريف بالعمل الجمركي وإلقاء الضوء على الموضوعات التي تهم العموم (صلاحيات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المعلومات الجمركية المفيدة للمغاربة المقيمين بالخارج، المعلومات الخاصة بالطرود البريدية ...) ؛
- إنشاء قناة على يوتيوب تثمن تواجد إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على موقعي فيسبوك وتويتر.

كبسولات فيديو الجمارك

كيـف تعـمـل ؟

قم بالمسـح الضوئي لرمز الاسـتجابة السريع الموافق لكل كبسـولة

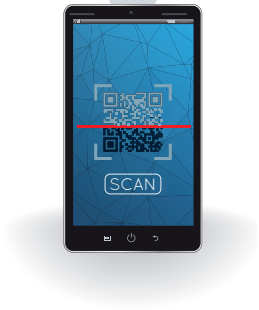

تقديم الجمارك

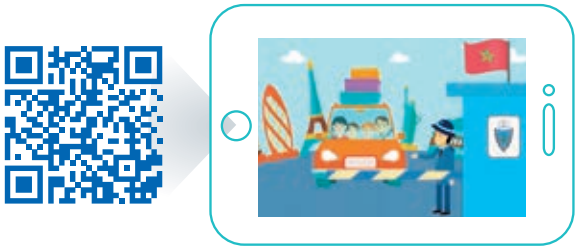

مغاربـة العالم

الإجـراءات المتعلقـة بالطـرود البريـدية والإرسـاليات السـريعة

الجمارك
DOUANE

مقتطف
عن الجهات

المديرية الجهوية للشرق

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

14,5 ألف تصريح مسجل

1,6 مليار درهم من المداخيل الجمركية

1 مليار درهم من المداخيل برسم الضريبة على القيمة المضافة

عملية مرحبا

620,9 ألف مسافر عند الدخول

539,2 ألف مسافر عند المغادرة

88,3 ألف عربة عند الدخول

77,6 ألف عربة عند المغادرة

محاربة الغش والتهريب

81 بحث منجز في مجال المراقبة البعدية نتج عنه **17,9 مليون درهم** من الرسوم والمكوس المتجانف عنها

1 799 عملية مصادرة للسلع بقيمة إجمالية قدرها **165 مليون درهم**

23,5 مليون درهم من الرسوم والمكوس المحصلة نتيجة مراقبة المسافرين

7,9 مليون درهم من العملات المحجوزة

الموارد البشرية

573 جمركي

76 % أعوان فيالق

13 % نساء

14 % أطر

أهم الإنجازات

نشاط الموانئ

تميزت سنة 2018 بتفعيل حركة مرور الحاويات بميناء الناظور، حيث تم، منذ فاتح غشت 2018، تشغيل خط بحري جديد مخصص للحاويات بوثيرة ثلاث توقفات شهريا.
ومنذ إغلاق مكتب باب مليلة أمام حركة المرور التجارية، حطت أكثر من 500 حاوية في ميناء الناظور كما تم اعتماد استهداف السلع مما ساعد على تخفيف الازدحام بالميناء وتسريع الإجراءات الجمركية.

التعشير والمداخيل الجمركية

بلغت المداخيل الجمركية بالمديرية الجهوية للشرق 1,6 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 10% (145+ مليون درهم) مقارنة بسنة 2017. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى المساهمة الفعالة للضريبة على القيمة المضافة (69% من المداخيل بقيمة 1 مليار درهم).
كما تم جني مداخيل استثنائية بقيمة 16,7 مليون درهم إثر بيع السلع المحجوزة أو المتخلى عنها.

محاربة التهريب

أسفرت الجهود المبذولة من طرف فرق المديرية الجهوية للشرق عن ضبط 1 799 عملية تهريب خلال سنة 2018 حيث بلغت القيمة الإجمالية للسلع المحجوزة 165 مليون درهم. ولعل أبرز هذه التدخلات اعتراض 62 كلغ من الشيرا مخبأة داخل هيكل سيارة مسجلة بالخارج، وضبط 46 كلغ من أوراق التبغ، وإحباط محاولة إدخال 1,25 كلغ من الكوكايين.

محاربة الغش

شرعت المديرية الجهوية للشرق في مراجعة 79% من التصاريح المسجلة خلال سنة 2018 نجم عنها تسجيل زيادة في القيمة قدرها 580,3 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 29% مقارنة بسنة 2017، كما تم تسجيل 105,5 مليون درهم من الرسوم والمكوس الإضافية.
بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء 81 عملية مراقبة بعدية بالعديد من القطاعات أسفرت عن تسجيل 17,9 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها.

مراقبة المسافرين

مكنت عمليات المراقبة التي قامت بها فرق المديرية من إحباط عدد مهم من عمليات الغش مع الحرص على ضمان مرور سلس بمختلف نقاط العبور وتوفير استقبال ملائم للمسافرين. وقد أسفرت هذه العمليات عن تحقيق 23,5 مليون درهم من الرسوم والمكوس، أي بارتفاع قدره 79% مقارنة بسنة 2017، كما تمت معاينة 2 408 قضية منازعات أدت إلى تحصيل 11,5 مليون درهم من الغرامات.

مديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

237,2 ألف تصريح مسجل، 70% منها تخص عمليات الاستيراد

16,6 مليار درهم من المداخيل الجمركية

8,3 مليار درهم من المداخيل برسم الضريبة على القيمة المضافة

عملية مرحبا

65 % من المسافرين عبر الممر البحري

55 % من السيارات

809,4 ألف مسافر عند الدخول

754,6 ألف مسافر عند المغادرة

208,7 ألف عربة عند الدخول

170,6 ألف عربة عند المغادرة

محاربة الغش

83,6 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها في إطار المراقبة البعدية

72,6 مليون درهم من الرسوم والمكوس المحصلة نتيجة مراقبة المسافرين

21,6 مليون درهم من العملات المحجوزة

محاربة الاتجار في المخدرات

2,5 طن من الشيرا المحجوزة

735 ألف قرص مهلوس محجوز

58,9 ألف علبة سجائر محجوزة

الموارد البشرية

551 جمركي

65 % أعوان فيالق

14 % نساء

20 % أطر

أهم الإنجازات

التعشير والمداخيل الجمركية

بلغت المداخيل الجمركية لمديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط 16,6 مليار درهم خلال سنة 2018، بزيادة قدرها 14% مقارنة بالسنة الماضية. وقد سجلت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعا بنسبة 11,5% مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 8,3 مليار درهم، في حين زادت مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 15,12% لتبلغ 6 ملايير درهم.

المراقبة البعدية

في هذا الإطار، أسفرت التحريات التي قامت بها عناصر مديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط خلال سنة 2018 والتي بلغ عددها 132 من جني 83,6 مليون درهم من الرسوم والمكوس. وهمت هذه المراقبة على الخصوص تزوير القيمة المصرحة، وصحة الوثائق المدلى بها خلال عمليات المراقبة، وتغيير وجهة الوقود المخصص أساسا لقوارب الصيد التقليدي.

مراقبة المسافرين

خلال سنة 2018، شكلت مديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط نقطة وصول أكثر من 2,4 مليون مسافر عبر الممر البحري وقرابة نفس عدد المسافرين عند المغادرة.

مكافأة على حجز
142,6 ألف أورو
غير مصرح بها

وبفضل الانتقائية والمراقبة المعمقة، مكنت عمليات المراقبة من ضبط ومصادرة مبلغ استثنائي يبلغ 142,6 ألف أورو كانت مخبأة بعناية ببعض الأحذية و داخل جهاز تلفاز.

محاربة التهريب

تمكنت فرق المديرية خلال سنة 2018 من إحباط عدد كبير من محاولات الغش خاصة المتعلقة بالتهريب. وتقدر السلع التي تمت مصادرتها في هذا الإطار بأكثر من 7 ملايين درهم، وتشمل أنواعا مختلفة من المنتجات بما فيها الهواتف الذكية والمنتجات المصنوعة من الذهب والفضة.

محاربة الاتجار في المخدرات

مكنت عمليات المراقبة التي قام بها عناصر مديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط من حجز أكثر من 2,5 طن من الشيرا، و58,9 ألف علبة سجائر، وأكثر من 735 ألف قرص مهلوس.

مكافأة على حجز
493,7 ألف
قرص مهلوس
من نوع الإكستازي

المديرية الجهوية لطنجة - تطوان - الحسيمة

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

120,8 ألف تصريح مسجل

621 مليون درهم من المداخيل الجمركية

390,8 مليون درهم من المداخيل برسم الضريبة على القيمة المضافة

مراقبة المسافرين

5,9 مليون مسافر

17 مليون درهم من الرسوم والمكوس المسجّلة

17,9 مليون درهم من العملات المحجوزة

محاربة الاتجار في المخدرات

73,6 ألف قرص مهلوس محجوز

1,46 طن من الشيرا المحجوزة

168 عملية تمت معاينتها

محاربة التهريب

186,1 مليون درهم من السلع المحجوزة

1 208 عملية تم تسجيلها

الموارد البشرية

622 جمركي

64 % أعوان فيالق

18 % نساء

21 % أطر

أهم الإنجازات

التعشير والمداخيل الجمركية

عرف النشاط التجاري للمديرية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة زيادة خلال سنة 2018، ترجمت بارتفاع عدد التصاريح المسجّلة بنسبة 8,4%.
وقد بلغت المداخيل الجمركية لهذه المديرية 621 مليون درهم، بزيادة قدرها 2% عن السنة السابقة. ويعزى هذا الإنجاز بشكل رئيسي إلى الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد التي تساهم بنسبة 63% من مداخيل المديرية.

التسهيل ومواكبة المقاولة

نظرا لخصوصيتها، تعد مواكبة المقاولة من أهم انشغالات المديرية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة. وقد عرفت سنة 2018 إنشاء مخزن وساحة للاستخلاص الجمركي (MEAD) إضافي ليصل عدد هذه المخازن في الجهة إلى 13 مخزن، مما من شأنه تخفيف الضغط على الموانئ والمطارات وبالتالي تسريع عملية الاستخلاص الجمركي وضمان سلاستها.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الشركات التي تم إنشاؤها بالمنطقة الحرة بطنجة إلى 734 شركة : 91 منها تم إنشاؤها حديثا.

محاربة الغش

في إطار مكافحة الغش التجاري، قامت المديرية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة بتفكيك عملية ترويج بضائع أجنبية نجم عنه 16,7 مليون درهم من الرسوم المتجانف عنها و36,6 مليون درهم متعلقة بمخالفة قانون الصرف.
كما تم حجز مجموعة من المنتجات المصنوعة من الذهب والبلاتين والفضة قيمتها 3 مليون درهم بميناء طنجة.

وفي إطار مكافحة الاتجار بالأصناف المحمية، اعترضت المديرية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة 4 ثعابين ملكية و4 سحالي مستوردة بطريقة غير شرعية من قبل مواطن مغربي. وتعتبر هذه الأصناف نادرة ومحمية يتطلب استيرادها ترخيصا كما هو منصوص عليه في الإتفاقية الدولية لحماية الحيوانات والنباتات.

جائزة
2018
لمكافحة
الغش التجاري

مكافأة على كشف تيار مهم
للغش التجاري نجم عنه
12 مليون درهم
من الرسوم المتجانف عنها

عملية مرحبا

بلغ عدد المغاربة المقيمين بالخارج الذين عبروا عن طريق المديرية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة 1,3 مليون مسافر سنة 2018، بزيادة قدرها أكثر من 10% مقارنة بسنة 2017. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد المسافرين عن طريق البر بنسبة 20%. كما ارتفع بنسبة 1,3% عدد المركبات التي عبرت عن طريق المديرية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة ليبلغ 178,9 ألف مركبة.
وقد استقبلت نقاط العبور التابعة للمديرية الجهوية لطنجة – تطوان – الحسيمة على التوالي 23% و25% من إجمالي عدد المغاربة المقيمين بالخارج والمركبات المسجلة خلال عملية مرحبا 2018.

المديرية الجهوية للرباط - سلا - القنيطرة

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

19,2 ألف
تصريح مسجل

463 مليون درهم
من المداخيل الجمركية

161,8 مليون درهم
من المداخيل نتيجة تعشير **2 372** عربة

تطوير المناطق الحرة

المنطقة الحرة للقنيطرة
استقطبت **32** مقاولة،
14 منها بدأت نشاطها و
18 قيد البناء

المنطقة الحرة لتكنوبوليس
استقطبت 3 مقاولات
بدأت نشاطها

مكافحة الغش وحماية المستهلك

إجراء **54** بحث في إطار المراقبة البعدية نجم عنها **12,9** مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها

11,8 مليون درهم
المحصلة في إطار المراقبة البعدية المتعلقة بقانون الصرف

7 ملايين درهم
من العملة المحجوزة

محاربة التهريب والاتجار في المخدرات

14,4 مليون **درهم**
من السلع المهربة المحجوزة

7,7 ألف علبة
سجائر
3,9 طن من التبغ

7,1 طن من الشيرا
36,8 غرام من الكوكايين
20,2 ألف قرص مهلوس

الموارد البشرية

301
جمركي

46 %
أعوان فيالق

37 %
نساء

44 %
أطر

أهم الإنجازات

تعزيز الجهوية المتقدمة

من أجل الامتثال للتقسيم الإداري الوطني الحالي، تم تقسيم المديرية الجهوية للوسط إلى مديريتين : المديرية الجهوية للرباط – سلا – القنيطرة والمديرية الجهوية لفاس – مكناس.

مواكبة المشاريع الكبرى

تم توقيع اتفاقية بين المديرية الجهوية للرباط – سلا – القنيطرة وشركة بيجو المغرب (PSA Maroc) المصنعة للسيارات بغية تحديد الإجراءات المسطرية والتنظيمية، وكذا إجراءات التسهيل المتعلقة بعمليات التعشير الجمركي للسلع بالمنطقة الحرة للتصدير للقنيطرة. هذه الاتفاقية هي تنفيذ للاتفاق الإطار الموقع سنة 2017 بين هذه الشركة وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

مواكبة الفاعلين الاقتصاديين

ضاعفت المديرية الجهوية للرباط – سلا – القنيطرة جهودها خلال سنة 2018 من أجل مواكبة الفاعلين الاقتصاديين عبر تنظيم لقاءات للإخبار والتبادل. حيث عقد أول لقاء حول طرق الدفع متعدد القنوات بحضور قباض الجمارك، ونظرائهم من الإدارة العامة للضرائب، والفاعلين الاقتصاديين بالجهة.

فيما ركز جدول أعمال اللقاء الثاني الذي عقد خلال شهر دجنبر 2018 على تجريد إجراءات التعشير الجمركي من الطابع المادي، حيث نظم هذا اللقاء بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة الرباط – سلا – القنيطرة وبمشاركة حوالي 200 فاعل بالجهة (فاعلون اقتصاديون، ووكلاء الشحن، ومعشرو الجمارك وممثلو شركاء الإدارة (الإدارة العامة للضرائب والمركز الجهوي للاستثمار والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية)، ...)

تحسين التحصيل

طبقا لمقتضيات المادة 7 من قانون المالية لسنة 2018، تمكنت المديرية الجهوية للرباط – سلا – القنيطرة من تحصيل مبلغ 148,8 مليون درهم، وهو ما يمثل أكثر من 40% من المداخيل الوطنية برسم هذه المادة.

مكافأة على تحصيل
148,8 مليون درهم

محاربة التهريب

خلال سنة 2018، تم تحقيق عدة عمليات حجز لسلع مهربة تخص غالبا الملابس المستعملة، والمواد الغذائية، وقد بلغت قيمة هاته السلع المحجوزة 14,4 مليون درهم.

المديرية الجهوية
فاس - مكناس

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

4,7 ألف تصريح مسجل

546 مليون درهم من المداخيل الجمركية

344,8 مليون درهم من المداخيل المرتبطة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك

2,1 ألف تصريح مرتبط بتعشير السيارات بمداخيل بلغت **91,9 مليون درهم**

التسهيل ومواكبة المقاولات

6 شركات استفادت من تجديد وضع الفاعل الاقتصادي المعتمد

7 لقاءات مع المقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار تدبير العلاقة مع الزبناء (الشق المتعلق بالمقاولة)

مكافحة الغش التجاري وحماية المستهلك

6,5 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها برسم عمليات المراقبة البعدية

43,9 مليون درهم من السلع المهربة المحجوزة

مراقبة المسافرين

1,3 مليون مسافر

8,6 مليون درهم من الرسوم والمكوس المحصلة في إطار مراقبة المسافرين

3,6 مليون درهم من العملات المحجوزة في إطار مراقبة المسافرين

الموارد البشرية

243 جمركي

53 % أعوان فيالق

30 % نساء

30 % أطر

أهم الإنجازات

تعتبرالمديرية الجهوية لفاس – مكناس مديرية حديثة العهد تم خلقها في 4 يناير 2018 كجزء من عملية إعادة تنظيم المصالح اللاممركزة بما يتلائم مع التقسيم الإداري الحالي، حيث كانت هياكلها في السابق تابعة للمديرية الجهوية للوسط.

محاربة التهريب

عرفت سنة 2018 عمليات حجز مهمة للسلع المهربة من طرف الفيالق التابعة لشعيبة فاس – مكناس. وذلك من خلال إنجاز 1031 تدخل. وقد بلغت القيمة المقدرة للمحجوزات 49,3 مليون درهم.

جائزة 2018
لمحاربة التهريب

مكافأة على حجز
12,8 مليون درهم
من الاجزاء وقطع الغيار للمركبات
في حالة جديدة من طرف فيلق مكناس

الضرائب غير المباشرة

بفضل تواجد العديد من المستوردين والمنتجين الخاضعين لنظام وضع العلامات الجبائية بنفوذها الترابي، تتمتع المديرية الجهوية لفاس – مكناس بإمكانيات كبيرة فيما يخص تدبير الضرائب غير المباشرة. فخلال سنة 2018، استخلصت المديرية 344 مليون درهم برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك، 80% منها تتعلق بالإنتاج المحلي للخمور والجعة.

مراقبة المسافرين

عرفت قيمة الرسوم والمكوس المحصلة برسم مراقبة المسافرين ارتفاع ملموسا من 0,5 مليون درهم سنة 2017 إلى 8,5 مليون درهم خلال 2018.

مواكبة المقاولات

نظرا لحداثة نشأتها، تسعى المديرية الجهوية لفاس – مكناس للانفتاح على محيطها. حيث باشرت خلال سنة 2018 أولى إجراءاتها لتدبير العلاقات مع الزبناء من خلال زيارة 7 وحدات صناعية.

مديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

203 ألف تصريح مسجل

38,2 مليار درهم من المداخيل الجمركية التي تشكل **38 %** من المداخيل الوطنية

26,2 مليار درهم من المداخيل برسم الضريبة على القيمة المضافة

تدبير المنازعات

6 759 قضية مسجّلة

99 % نسبة الملفات التي تمت تسويتها بطرق ودية

92,5 مليون درهم غرامات تصالحية

مكافحة الغش

1,6 مليار درهم من الرسوم والمكوس الإضافية برسم عمليات مراقبة القيمة

57,8 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها برسم عمليات المراقبة البعدية

100 ألف عملية مراقبة بالماسح الضوئي

69 إجراء توقيف هم **494,4 ألف** وحدة مزيفة

الموارد البشرية

558 جمركي

51 % أعوان فيالق

26 % نساء

26 % أطر

أهم الإنجازات

المداخيل الجمركية

ارتفع النشاط التجاري لمديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء بنسبة 3% فيما يخص القيم المصرّح بها (في حين سجل انخفاض في الوزن)، مما أدى إلى ارتفاع المداخيل الجمركية بنسبة 15%. وقد بلغت هذه المداخيل 38,2 مليار درهم خلال سنة 2018 مقابل 33,3 مليار درهم خلال السنة الماضية.

كما سجّلت جميع الرسوم والمكوس المحصّلة من طرف مديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء تطوراً إيجابياً (128+% فيما يخص الضريبة الداخلية على الاستهلاك و51+% فيما يخص أتاوى أنبوب الغاز و 14+% فيما يخص رسوم الاستيراد و 7+% فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة).

مكافحة الاتجار في المخدرات

تتوفر مديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء على فيلق لمكافحة الإتجار في المخدرات مكلّف بمراقبة ميناء الدار البيضاء من أجل إحباط محاولات الغش والتهريب والاتجار في المخدرات وكذا الهجرة غير الشرعية.

وقد قامت عناصر هذا الفيلق خلال سنة 2018 بعدة عمليات حجز، أبرزها حجز 240 كيلوغرام من القنب الهندي مخبأة داخل علب عصير البرتقال و 541,3 كيلوغرام من الكوكايين الصافي معبأ في حقائب سفر و 3,9 مليون سيجارة من أصل أجنبي.

مكافحة تخفيض قيمة الفواتير

أسفرت عملية مراقبة القيمة عن تعديل 5,8 مليار درهم من القيم المصرح بها سنة 2018، ممكنة بذلك من تحصيل 1,6 مليار درهم من الرسوم والمكوس الإضافية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت المديرية بوضع 275 مؤشر جديد لتقييم القيم المصرح بها من أجل تعزيز مكافحة تخفيض قيمة الفواتير مع ضمان مراقبة عادلة على المستوى الوطني.

مكافحة الغش

في إطار مكافحة الغش، قامت مديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء بتنويع طرق وأنواع المراقبة :

- المراقبة القبلية : حيث استهدفت المديرية 301 مجموعة سلع من أجل إخضاعها للزيارة الميدانية؛
- المراقبة البعدية : تم إجراء 37 عملية همت العديد من القطاعات (الصناعة الغذائية، النسيج، الأجهزة المنزلية، السباكة، مواد البناء، إلخ)؛
- التفتيش غير التدخلي : أسفر هذا التفتيش، الذي يتم في إطار المراقبة الآنية، عن 100 ألف عملية مسح ضوئي خلال سنة 2018، بزيادة سنوية قدرها 22% وبنسبة 81% عند التصدير.

تدبير العلاقات مع الزبناء

في إطار عملية التواصل حول المساطر الجمركية والتسهيلات التي تقدمها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، نظمت مديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء 44 لقاءا لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال سنة 2018. وعقب هذه اللقاءات، استفادت هذه المقاولات من مواكبة همّت العديد من الجوانب بما في ذلك تسوية الحسابات والتصنيف والولوج إلى نظام "بدر".

كما نظمت المديرية 8 ندوات خصصت لعرض نظام الأداء متعدد القنوات والتي حضرها أكثر من 220 ممثلاً لشركات مستقرة في منطقة الدار البيضاء.

المديرية الجهوية للدر البيضاء - سطات

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

392,3 ألف تصريح مسجل

29,6 مليار درهم من المداخيل الجمركية

13,3 مليار درهم من المداخيل المرتبطة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك

7 607 كغ من المصوغات المدمغة بمداخيل بلغت **44,4 مليون درهم**

التسهيل ومواكبة المقاولات

65 مخزن وساحة للاستخلاص الجمركي، منهم **3** تراخيص جديدة

45 مقاولة استفادت من المواكبة في إطار تدبير العلاقات مع الزبناء

مكافحة الغش التجاري وحماية المستهلك

358 ألف درهم من الغرامات الناتجة عن عمليات المراقبة القبلية

171 مليون درهم من المداخيل الإضافية ناتجة عن مراقبة القيمة

210 مليون درهم من الرسوم والمكوس المتجانف عنها الناتجة عن المراقبة البعدية

264 مليون درهم من السلع المهربة المحجوزة

مراقبة المسافرين

4,8 مليون درهم من الرسوم والمكوس المحصلة في إطار مراقبة المسافرين

22,5 مليون درهم من العملات المحجوزة في إطار مراقبة المسافرين

الموارد البشرية

966 جمركي

54 % أعوان فيالق

28 % نساء

27 % أطر

أهم الإنجازات

مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي

بعد إنشاء ثلاث مخازن وساحات جديدية للاستخلاص الجمركي، وصل عدد هذه المخازن على مستوى المديرية الجهوية للدار البيضاء – سطات ل 65 مخزن، وهو ما يمثل 83% من إجمالي هذه المخازن على المستوى الوطني.

وبخصوص حجم أنشطة التعشيرالجمركي، سجلت المخازن وساحات الاستخلاص الجمركي على مستوى هذه المديرية 323,8 ألف تصريحا مسجلا، حيث بلغ إجمالي القيم المصرح بها 85,7 مليار درهم.

وبهذا تكون المخازن وساحات الاستخلاص الجمركي قد استحوذت على 49% من إجمالي التصريحات المسجلة، و83% من إجمالي القيمة المصرح بها على مستوى الجهة.

المنطقة الحرة بالنواصر

تواصل المنطقة الحرة بالنواصر نموها بفضل التدفق الكبير للشركات الصناعية، خاصة العاملة في قطاع صناعة الطيران.

نتيجة لذلك، سجل النشاط الجمركي للمنطقة نموا مطردا، لا سيما من حيث عدد التصريحات المسجلة الذي عرف ارتفاعا بلغ نسبة 40,3% خلال سنة 2018

ومن بين تدفقات البضائع القادمة من المنطقة الحرة أو المتجهة إليها، يحتل عبور الواردات المرتبة الأولى بنسبة 39,8% من التصريحات المسجلة من طرف الشركات المستقرة في المنطقة الحرة.

ضمان المعادن الثمينة

يحتل مكتب الدار البيضاء – للدمغة المرتبة الأولى من بين المكاتب المسؤولة عن مراقبة المعادن الثمينة، حيث بلغت المداخيل المحصلة خلال سنة 2018 ما مجموعه 44,4 مليون درهم، بنسبة نمو تقدرب 33% مقارنة مع سنة 2017.

وترجع هذه الزيادة أساسًا إلى النمو الذي عرفه نشاط الدمغة وكذا اختبار المصوغات المصنعة محليًا.

مراقبة المسافرين

بلغ عدد المسافرين العابرين لمطارات المديرية الجهوية للدار البيضاء – سطات خلال سنة 2018 ما مجموعه 9,7 مليون مسافر، من بينهم 728,9 ألف من المغاربة المقيمين بالخارج، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3,7% مقارنة مع سنة 2017.

وقد أدت عميات المراقبة المرتبطة بحركة المسافرين إلى تحصيل رسوم ومكوس بلغت قيمتها 4,8 مليون درهم. أما فيما يخص حجز العملات الاجنبية، فقد بلغت المبالغ المحصلة 22,5 مليون درهم، في حين بلغت الغرامات المستخلصة 9,5 مليون درهم.

المديرية الجهوية للوسط الجنوبي

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

23 ألف تصريح مسجل

9,4 مليار درهم من المداخيل الجمركية

8,1 مليار درهم من المداخيل برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك

مراقبة المسافرين

5,5 مليون مسافر عبر الممر الجوي

11,6 مليون درهم من العملة المحجوزة

5 مليون درهم من الرسوم والمكوس المحصلة

مكافحة الغش والتهريب

30 بحث منجز في مجال المراقبة البعدية نتج عنه **8 مليون درهم** من الرسوم والمكوس المتجانف عنها

10,8 مليون درهم من السلع المحجوزة

الموارد البشرية

383 جمركي

62 % أعوان فيالق

25 % نساء

26 % أطر

أهم الإنجازات

التعشير والمداخيل الجمركية

سجلت المديرية الجهوية للوسط الجنوبي سنة 2018 ارتفاعا في نشاطها التجاري، لا سيما من حيث التصاريح المسجلة التي عرفت ارتفاعا بنسبة 8,5% مقارنة بسنة 2017.

وقد بلغت المداخيل الجمركية للمديرية 9,3 مليار درهم معظمها مرتبطة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة بمساهمة تتجاوز 85%.

محاربة التهريب

مكنت تدخلات فرق المديرية من حجز 10,8 ملايين درهم من السلع المهربة (6+% مقارنة بسنة 2017).

ومن أبرز هذه التدخلات حجز 3,8 طن من الأكياس البلاستيكية المحظورة و 1,4 مليون درهم من البضائع المهربة و 3,5 طن من أقمشة البوليستر دون إثبات حيازتها.

مواكبة المقاولات

في إطار التدابير المتخذة لمواكبة المقاولات، تلتزم المديرية بشكل استباقي بتحسين الاستقبال وجودة الاستشارة المقدمة. وفي هذا الصدد، استفادت 30 مقاولة من مختلف القطاعات (الملابس والنسيج، الجلد والدباغة، الصناعات الغذائية، المجوهرات، الاستيراد والتصدير...) من الاستشارة المشخصة من خلال توفير الإجابات والحلول الملائمة.

بالإضافة لذلك، شاركت المديرية الجهوية للوسط الجنوبي في النسخة 24 من "المؤتمر الدولي للوجستيك – EUROLOG 2018"، الذي نُظم في الفترة الممتدة ما بين 9 و 11 ماي 2018، بالتزامن مع الدورة 7 من المعرض الدولي للنقل و اللوجيستيك بإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط – LOGISMED، تحت شعار "توسيع الآفاق من أجل النمو".

مراقبة المسافرين

مكنت عمليات المراقبة التي أجريت خلال سنة 2018 من تسجيل 694 قضية منازعات أسفرت عن تحصيل 5 مليون درهم من الرسوم والمكوس وأكثر من 3 مليون درهم من الغرامات، بالإضافة إلى حجز 11,6 مليون درهم من العملة اثر عمليات مراقبة الصرف.

المديرية الجهوية لأكادير

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

- **30,5 ألف** تصريح مسجل
- **3 ملايير درهم** من المداخيل الجمركية
- **1,5 مليار درهم** من المداخيل برسم الضريبة على القيمة المضافة

محاربة التهريب

- **416** كمين وحاجز تفتيش
- **21,7 مليون درهم** من السلع المحجوزة
- **24,5 ألف لتر** من المحروقات المعفية من الضريبة المحجوزة

مكافحة الغش

- **1,9 ألف** قضية منازعات مسجلة
- **23,2 مليون درهم** من الغرامات المحصلة
- **14** بحث أسفر عن **10,1 مليون درهم** من الرسوم والمكوس المتجانف عنها

مراقبة المسافرين

- **1,9 مليون** مسافر
- **7,7 مليون درهم** من الرسوم والمكوس المحصلة
- **3,9 مليون درهم** من العملة المحجوزة

الموارد البشرية

- **245** جمركي
- **64 %** أعوان فيالق
- **16 %** نساء
- **24 %** أطر

أهم الإنجازات

المداخيل الجمركية

بلغ إجمالي المداخيل الجمركية للمديرية الجهوية لأكادير خلال سنة 2018، 3 مليارات درهم بزيادة قدرها 16% مقارنة بسنة 2017. ويرجع هذا التطور بشكل رئيسي إلى واردات منتوجات الطاقة حيث ارتفعت الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة لهذه المنتوجات بنسب 27% و 37% على التوالي.

محاربة التهريب والاتجار بالمخدرات

نظرًا لموقعها كمفترق طرق لمرور البضائع، شهدت المنطقة الجغرافية التي تغطيها المديرية الجهوية لأكادير تعزيزًا لعمل الفيالق، حيث عرفت تسجيل 111 عملية تهريب سنة 2018، كان أهمها حجز 26 ألف زوج من الأحذية الرياضية على متن شاحنة مبردة.

كما قامت المديرية بعمليات مهمة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، أبرزها حجز 2 طن من كيف التبغ بأوراق الشيرا و50 ألف سيجارة و 688 كيلوغرام من معجون النرجيلة.

مراقبة المسافرين

تميزت سنة 2018 بإطلاق وجهات جديدة من مطار أكادير (كولونيا، برمنغهام، فيلنيوس وهانوفر ...) بالإضافة إلى رحلات داخلية باتجاه الرباط وفاس. وقد ارتفع بذلك عدد الركاب بنسبة 27% ليبلغ 1,9 مليون مسافر سنة 2018.

ضمان المعادن النفيسة

استأنف نشاط الضمان تطوره خلال سنة 2018 من خلال معالجة 6707 كيلوغرام من المجوهرات الفضية، بزيادة قدرها 22% مقارنة مع السنة السابقة.

المنازعات

قامت المديرية الجهوية لأكادير بتسوية ودية ل 81% من المنازعات التي تم تسجيلها. وقد بلغ ناتج الغرامات 23,2 مليون درهم خلال سنة 2018، بزيادة قدرها 17% مقارنة بسنة 2017.

شهادة
الاستحقاق

مكافأة على اكتشاف تصريح مزيف
للنوع أسفر عن
7,3 مليون درهم
من الرسوم والمكوس الإضافية

المديرية الجهوية للجنوب

أهم المؤشرات

التعشير والمداخيل الجمركية

26 ألف
تصريح مسجل

877 مليون درهم
من المداخيل الجمركية

11 مليار درهم
من السلع المصدرة

1,4 مليون درهم
من الضرائب و الرسوم المرتبطة بتعشير السيارات

280,1 مليون درهم
من رسوم الاستيراد

552,2 مليون درهم
من المداخيل برسم الضريبة على القيمة المضافة

مكافحة الغش

8,2 مليون درهم
ضرائب ومكوس برسم عمليات المراقبة البعدية

449 مليون درهم
برسم عمليات مراقبة القيمة

48,9 مليون درهم
من السلع المهربة المحجوزة

حماية المستهلك

90
هراوة كهربائية

12,5 طن
من المخدرات المحجوزة

1,68 مليون
سجارة مهربة

الموارد البشرية

185
جمركي

54 %
أعوان فيالق

14 %
نساء

25 %
أطر

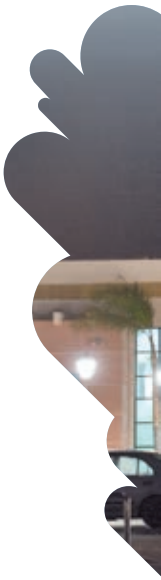

أهم الإنجازات

المنتدى المغربي - الفرنسي

شاركت المديرية الجهوية للجنوب في النسخة الثالثة من منتدى الأعمال المغربي – الفرنسي، الذي نُظم في قصر المؤتمرات في العيون خلال شهر نونبر 2018.

وقد شكل هذا اللقاء بين المستثمرين من كلا البلدين، فرصة للمديرية الجهوية للجنوب لإبراز دور إدارة الجمارك في تسهيل المبادلات التجارية ومواكبة المقاولات. كما مكن هذا اللقاء من تسليط الضوء على القفزة النوعية التي حققتها الإدارة في مجال رقمنة الإجراءات الجمركية.

التعشير والمداخيل الجمركية

نظرًا لموقعها الاستراتيجي، تجذب المنطقة الجنوبية بشكل متزايد الفاعلين الاقتصاديين. ففي سنة 2018، ارتفع عدد التصريحات التي تمت معالجتها من قبل المديرية إلى 26 ألف تصريح، بزيادة بلغت 10% مقارنة مع السنة الماضية.

كما بلغت المداخيل الجمركية 877 مليون درهم، بزيادة قدرها 12% مقارنة مع سنة 2017. ويعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى المداخيل المحصلة برسم الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك، التي تشكل 95% من إجمالي المداخيل.

مكافحة الغش

خلال سنة 2018، أدت العمليات المنجزة من طرف فرق المديرية في إطار مكافحة الغش إلى ارتفاع ملحوظ في عائدات الضرائب والمكوس المحصلة عن طريق عمليات المراقبة البعدية بلغ 52%، ما أسفر عن مداخيل بقيمة 8,2 مليون درهم. بالإضافة إلى ذلك، مكنت عمليات مراقبة القيمة من تسجيل ارتفاع بنسبة 36% من المداخيل يصل إلى 449 مليون درهم.

محاربة التهريب

مكنت مضاعفة الجهود التي بذلتها فرق المديرية الجهوية للجنوب، خلال سنة 2018، في مجال محاربة التهريب من حجز ما قيمته 48,9 مليون درهم من السلع المهربة. كما تم حجز ما يزيد عن 10,6 مليون وحدة من الألعاب النارية عند المعبر الحدودي الكركارات في شهر مارس 2018، بالإضافة إلى العديد من السلع المهربة الأخرى (العسل والشاي والعطور وأجهزة الهاتف الثابت...).

أما فيما يتعلق بتهريب السجائر، فقد تم حجز ما يزيد عن 1,6 مليون سيجارة، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 44% مقارنة مع سنة 2017.

مكافحة الاتجار بالمخدرات

بلغت كميات المخدرات المحجوزة من طرف فرق المديرية أكثر من 12,5 طن خلال عمليات المراقبة بالسكانير. ومن بين أبرز العمليات المنجزة، إحباط محاولة تصدير 653,3 كغ من مخدر الشيرا مخبأة بعناية في منصات ناقلة على متن شاحنة مبردة مرقمة بالخارج.

حماية المواطن

تمكنت عناصر المديرية الجهوية للجنوب خلال سنة 2018 من حجز مجموعات مختلفة من السلع التي قد تهدد أمن المواطن، بما في ذلك المشاعل والأسلحة النارية والذخائر والأقواس والأسهم الخاصة بها، ...

Entreprises & Professionnels
Particuliers
Recherche
Dédouanement en ligne avec
Dédouanement d'un véhicule avec MCV
Dédouanement des marchandises avec ADIL

الجمارك
في أرقام

المداخيل الجمركية

توزيع المداخيل الجمركية حسب الفئة من سنة 2013 إلى 2018

سجلت المداخيل الجمركية خلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 6,4% مقارنة مع سنة 2017، لتتجاوز سقف 100 مليار درهم. ويعزى هذا الأداء أساسا إلى التطور الملحوظ الذي عرفته الواردات.
وقد سجلت مداخيل الميزانية الجمركية ارتفاعا مماثلا لتصل إلى 94,5 مليار درهم. كما سُجل تطور إيجابي بالنسبة لجميع الرسوم والضرائب المحصلة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

المداخيل الجمركية خلال السنوات الست الماضية

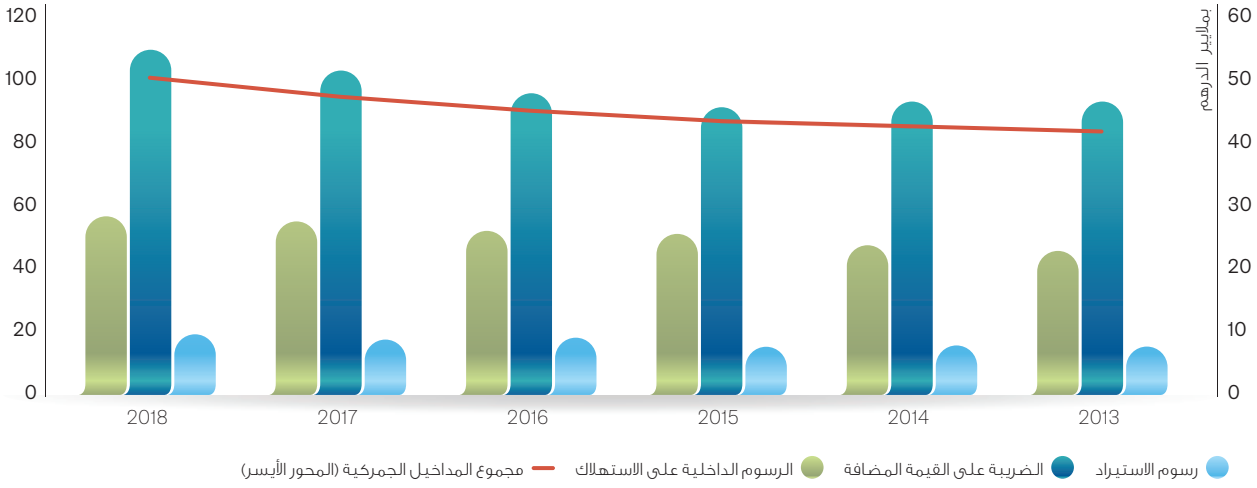

يبرز توزيع مداخيل الميزانية حسب الفئة هيمنة الضريبة على القيمة المضافة بحصة 58%، متبوعة بالرسوم الداخلية على الاستهلاك (30%)، ثم رسوم الاستيراد (10%) و أخيرا أتاوى أنبوب الغاز (2%).

توزيع مداخيل الميزانية حسب الفئة برسم سنة 2018

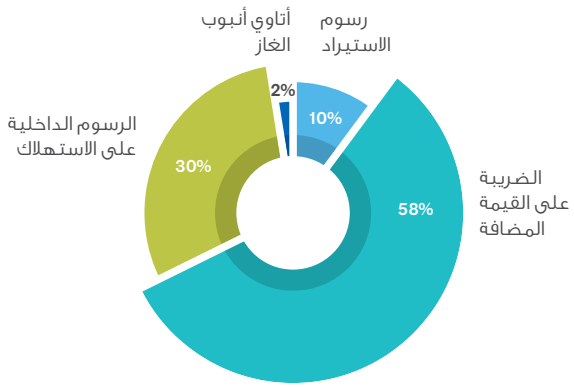

تطور المداخيل الجمركية حسب الفئة خلال السنوات الست الماضية

الأصناف (بملايير الدرهم)	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	نسبة التغير (%)
رسوم الاستيراد	**7,7**	**7,7**	**7,7**	**9,1**	**8,6**	**9,5**	**10,8**
الرسوم الداخلية على الاستهلاك بما فيها :	**22,9**	**23,8**	**25,4**	**26,1**	**27,4**	**28,3**	**3,4**
◂ الرسوم المفروضة على منتجات الطاقة	13,3	13,9	15,3	15,2	15,7	15,7	0,0
◂ الرسوم المفروضة على التبغ المصنّع	8,0	8,5	8,6	9,3	9,9	10,8	9,1
◂ الرسوم المفروضة على باقي المنتجات	1,5	1,5	1,5	1,6	1,7	1,8	1,8
الضريبة على القيمة المضافة، بما فيها :	**46,3**	**46,4**	**45,8**	**47,9**	**51,4**	**54,7**	**6,3**
◂ الضريبة على المنتجات الطاقية	10,7	9,8	7,9	7,1	8,5	9,9	15,6
◂ الضريبة على باقي المنتجات	35,7	36,6	37,9	40,8	42,9	44,8	4,5
أتاوي أنبوب الغاز	**2,3**	**2,4**	**1,8**	**1,0**	**1,0**	**1,5**	**51,4**
مجموع مداخيل الميزانية	79,5	80,7	80,8	84,3	88,8	94,5	6,5
مداخيل مخصصة للحسابات الخاصة للخزينة**	**3,8**	**4,1**	**5,3**	**5,3**	**5,3**	**5,6**	**5,7**
مداخيل موجهة إلى مؤسسات أخرى***	**0,6**	**0,6**	**0,5**	**0,6**	**0,6**	**0,7**	**6,1**
مجموع المداخيل الجمركية	83,8	85,4	86,7	90,2	94,7	100,8	6,4

* معطيات مؤقتة
** اعتبارًا من سنة 2015، تم إنشاء صندوق محاربة الغش الجمركي وإدراجه ضمن المداخيل المخصصة للحسابات الخاصة للخزينة
*** معطيات محينة (باستثناء الرصيد الأولي)

رسوم الاستيراد

عرفت مداخيل رسوم الاستيراد إرتفاعا بنسبة 10,8% نتيجة إرتفاع الواردات تحت نظام وضع البضائع للإستهلاك بنسبة 8%. وإذا استثنينا القمح، لارتفعت رسوم الاستيراد بنسبة 12,3%.

الضريبة على القيمة المضافة

سجلت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعا بقيمة 6,3% بالمقارنة مع السنة الماضية، لتصل إلى 54,6 مليار درهم. وتعزى هذه النتيجة إلى النمو الذي عرفه شقي هذه الضريبة :

- إرتفاع الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الطاقية، والذي يرجع أساسًا إلى إرتفاع الأسعار العالمية بنسبة 28%.
- التطور الإيجابي للضريبة على القيمة المضافة على المنتجات الأخرى بفضل الأداء الجيد للواردات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة، والتي ارتفعت بنسبة 5%.

الرسوم الداخلية على الاستهلاك

عرفت مداخيل الرسوم الداخلية على الإستهلاك إرتفاعا بنسبة 3% مقارنة مع السنة الفارطة، وذلك بفضل الأداء الجيد للرسم المفروض على التبغ المصنع.

- عرفت مداخيل الرسوم الداخلية على الإستهلاك المفروضة على المنتجات الطاقية إستقرارا مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 15,7 مليار درهم.
- عرفت الرسوم الداخلية على الإستهلاك المفروضة على التبغ المصنع ارتفاعا بنسبة 9% (900+ مليون درهم)، مقارنة مع السنة الماضية نظرا لإرتفاع عدد السجائر المصرحة بنسبة 21,5%.
- بلغت مداخيل الرسوم الداخلية على الإستهلاك على المنتجات الأخرى 1,7 مليار درهم سنة 2018، حيث سجلت إرتفاعا طفيفا بنسبة 2% مقارنة بسنة 2017.

أتاوي أنبوب الغاز

بلغت المداخيل التي تم تحصيلها في هذا الصدد 1 537,9 مليون درهم، أي بإرتفاع بلغ 51% مقارنة مع السنة الماضية. ويعزى هذا الأداء الجيد الى إرتفاع الأسعار بنسبة 21,7%، إلى جانب إرتفاع حجم الغاز الطبيعي المنقول بنسبة 19,5%.

تطور المداخيل الجمركية بالمقارنة مع بعض المؤشرات الاقتصادية

ساهمت مداخيل الميزانية الجمركية بنسبة 39% من مجموع المداخيل الجبائية، ورغما عن ذلك، فقد ظل معدل الضغط الجبائي على الواردات مستقرا ما بين 2013 و 2018.

تطور المداخيل الجمركية مقارنة مع بعض المؤشرات الاقتصادية

الفئات (بملايير الدرهم)	2013	2014	2015	2016	**2017	*2018
مداخيل الميزانية الجمركية	**79,5**	**80,7**	**80,8**	**84,3**	**88,8**	**94,5**
◂ النسبة المئوية في المداخيل الجبائية	%41	%41	%39	%40	%39	%39
المداخيل الجمركية	**83,8**	**85,4**	**86,7**	**90,2**	**94,7**	**100,8**
◂ النسبة المئوية في الناتج الداخلي الخام	%9,3	%9,2	%8,8	%8,9	%8,8	%9,0
رسوم الاستيراد	**7,7**	**7,7**	**7,7**	**9,1**	**8,6**	**9,5**
النسبة المئوية للضغط الجبائي	%2,0	%2,0	%2,1	%2,2	%2,0	%2,0

* معطيات مؤقتة
** معطيات محينة

المبادلات الخارجية

تميزت المبادلات الخارجية برسم السنة المالية 2018 بتفاقم العجز التجاري بنسبة 9%، حيث بلغ 205,6 مليار درهم مقابل 189,2 مليار درهم سنة 2017. ويعزى هذا التراجع للإرتفاع المهم الدي عرفته وتيرة الواردات (+42,2 مليار درهم) مقارنة بالصادرات (+25,4 مليار درهم).
غير أن نسبة التغطية عرفت إرتفاعا بنسبة 0,4 نقطة، لتصل إلى 57,2% سنة 2018. و إذا إستثنينا المنتجات الطاقية، لعرف هذا المعدل إرتفاعا بنسبة 1,4 نقطة.

تطور المبادلات التجارية من 2008 إلى 2018

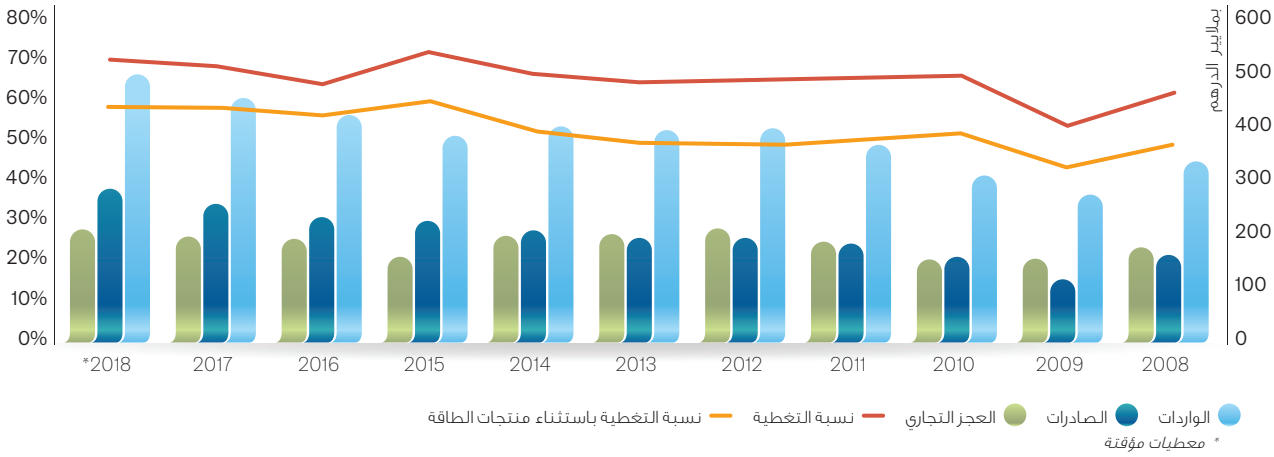

* معطيات مؤقتة

الميزان التجاري

إرتفعت قيمة الواردات بنسبة 9,6% لتبلغ 480,3 مليار درهم سنة 2018. ويعزى هذا الإرتفاع، الذي هم جميع أصناف المنتجات، بشكل أساسي إلى :

- زيادة الفاتورة الطاقية بنسبة 18,3% (+12,7 مليار درهم).
و إذا إستثنينا المنتجات الطاقية، لاستقرت نسبة إرتفاع الواردات في 8% (+29,5 مليار درهم).
- ارتفاع واردات معدات التجهيز بنسبة 9,5% (+10,4 مليار درهم).
- ارتفاع واردات المنتجات الاستهلاكية المصنعة بنسبة 7,9% (+7,9 مليار درهم).

فيما يخص الصادرات، فقد سجلت إرتفاعا بنسبة 10,4% مقارنة مع سنة 2017، لتصل إلى 274,7 مليار درهم. ويرجع هذا التطور للأداء الجيد الذي حققته جميع القطاعات، خاصة الفوسفاط ومشتقاته، والسيارات والفلاحة، والصناعات الغذائية.

العجز التجاري على مدى الست سنوات الأخيرة

(بملايير الدرهم)	2013*	2014	2015	2016**	2017**	2018***	نسبة التغير (%)
الواردات	**381,3**	**391,3**	**372,2**	**410,6**	**438,1**	**480,3**	**%9,6**
الصادرات	**184,6**	**200,8**	**218,0**	**225,7**	**248,8**	**274,7**	**%10,4**
العجز التجاري	**196,7**	**190,5**	**154,2**	**184,9**	**189,2**	**205,6**	**%8,7**
◂ النسبة المئوية في الناتج الداخلي الخام	%22	%21	%16	%18	%18	****%18	
نسبة التغطية	%48,4	%51,3	%58,6	%55,0	%56,8	%57,2	
نسبة التغطية باستثناء مواد الطاقة	%62,9	%65,1	%70,3	%62,7	%66,9	%68,3	

* يحدد مكتب الصرف الأرقام المتعلقة بسنة 2013 وما سبق وفقًا للنظام المسمى التجارة الخاصة
** معطيات نهائية توضح وجود تعارض مع البيانات المؤقتة المنشورة في تقرير الأنشطة لسنة 2017
*** معطيات مؤقتة
**** بناء على توقعات الناتج المحلي الإجمالي

المبادلات الخارجية حسب مجموعة الاستخدام

عند الاستيراد

تتصدر مشتريات معدات التجهيز لائحة الواردات بحصة 25% من إجمالي الواردات سنة 2018.

ارتفعت إمدادات المنتجات الطاقية بنسبة نقطة واحدة، لتمثل 17% من إجمالي الواردات سنة 2018.

استقرت حصة مشتريات الأغذية خلال سنة 2018 في نسبة 10% من إجمالي الواردات.

شكلت المنتجات شبه الجاهزة 21% من الواردات، بانخفاض نقطة مقارنة مع سنة 2017.

بنية الواردات حسب أنواع المنتجات : 2017-2018

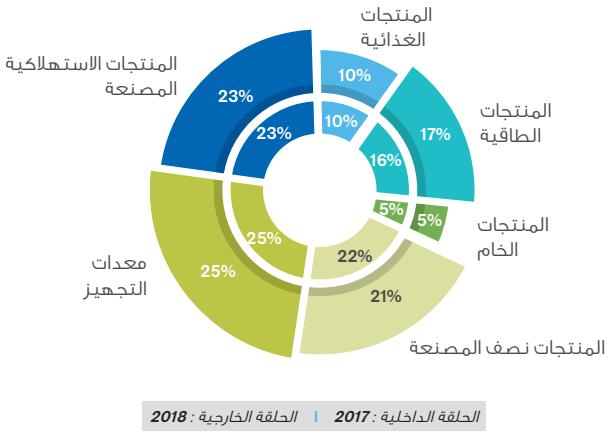

الحلقة الداخلية : 2017 | *الحلقة الخارجية : 2018*

توزيع الواردات حسب مجموعة الإستهلاك و المنتوج الأساسي (2017-2018)

(بملايير الدراهم)	2017	2018*	الفرق	نسبة التغير (%)
معدات التجهيز	109,4	119,8	10,4	9,5
◂ الطائرات والمركبات الجوية أو الفضائية الأخرى	2,0	4,9	2,9	144,6
◂ أجزاء الطائرات	5,4	7,7	2,3	41,8
◂ آلات وأجهزة متنوعة	9,0	10,1	1,2	13,0
معدات الإستهلاك	100,3	108,1	7,9	7,9
◂ أجزاء وقطع السيارات السياحية	14,5	17,4	2,8	19,5
◂ النسيج والألبسة	4,3	5,3	0,9	21,7
المنتجات نصف المصنعة	95,6	99,6	4,1	4,2
◂ المواد البلاستيكية	13,0	13,7	0,7	5,0
◂ الورق والكرتون	5,9	6,6	0,7	11,3
◂ الأسلاك والقضبان النحاسية	4,0	5,1	1,1	26,6
المنتجات الطاقية	69,5	82,2	12,7	18,3
◂ الغازوال و الفيول	34,3	41,4	7,1	20,7
◂ الفحم وفحم الكوك والوقود الصلب	6,0	8,7	2,6	43,7
المنتجات الغذائية	42,5	45,8	3,3	7,7
◂ القمح	8,3	9,1	0,8	9,4
◂ الطحين	4,3	4,9	0,6	14,9
المنتجات الخام	20,7	24,6	3,9	18,8
◂ الكبريت الخام غير المكرر	5,0	8,0	3,0	59,8
◂ خام الكوبالت	0,1	0,7	0,6	573,7
مجموع الواردات	438,1	480,3	42,2	9,6

* *معطيات مؤقتة*

- سجلت الفاتورة الطاقية إرتفاعا بنسبة 18,3% بسبب إرتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق الدولية. وقد عرفت واردات الغازوال و الفيول خلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 20,7% لتشكل 50,4% من مشتريات المنتجات الطاقية، فيما ارتفعت مشتريات الفحم بنسبة 43,7% لتشكل 10,6% من مجموع مشتريات المنتجات الطاقية.
- سجلت مشتريات المنتجات الغذائية ارتفاعا بنسبة 7,7%، ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع إمدادات القمح (9,4+% أو 784+ مليون درهم) والطحين (14,9+% أو 637+ مليون درهم).
- ارتفعت واردات المنتجات الاستهلاكية المصنعة بنسبة 7,9%. ويعزى ذلك لإرتفاع مشتريات أجزاء وقطع السيارات السياحية (19,5+%) والنسيج والألبسة (21,7%).
- عرفت مشتريات معدات التجهيز نموا بنسبة 9,5% نتيجة للارتفاع المهم الذي شهدته مشتريات الطائرات (144,6+% أو 2,9+ مليار درهم) وأجزائها (41,8+% أو 2,3 + مليار درهم).

- سجلت مقتنيات المنتجات نصف المصنعة إرتفاعا بنسبة 4,2% (4,1 مليار درهم)، ويرجع ذلك أساسًا إلى إرتفاع مشتريات الأسلاك والصفائح النحاسية (26,7+% أو 1,1+ مليار درهم) والورق والكرتون (11,3+% أو 664+ مليون درهم) والمواد البلاستيكية (5+% أو 656+ مليون درهم).
- ارتفعت واردات المنتجات الخام بنسبة 18,8% (3,9 مليار درهم) بفضل الزيادة التي سجلتها مشتريات الكبريت الخام غير المكرر (59,8+% أو 3+ مليار درهم) والكوبالت الخام (637+ مليون درهم).

عند التصدير

حافظ قطاع السيارات على مكانته الرائدة من حيث المساهمة في الصادرات بنسبة 24%، متبوعا بقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية ب 21% ثم قطاع الفوسفاط ومشتقاته ب 19%.

بلغت قيمة الصادرات 274,4 مليار درهم سنة 2018، مسجلة إرتفاعا يقدر ب 10,4% مقارنة بسنة 2017 (25,6+ مليار درهم). ويعزى هذا التطور إلى الأداء الجيد الذي حققته جميع قطاعات التصدير، وقد سجل قطاع السيارات إرتفاعا بنسبة 10,7+% (6,3+ مليار درهم)، نتيجة تقدم قطاعي الكبلاج (7,9+% أو 1,7+ مليار درهم) والتصنيع (10,4+% أو 3,3+ مليار درهم).

- بلغت مبيعات الفوسفاط ومشتقاته 51,7 مليار درهم سنة 2018 مقابل 44,2 مليار درهم خلال السنة الماضية، مسجلة بذالك إرتفاعا بنسبة 17%.
- سجلت صادرات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية ارتفاعا بنسبة 6,8% (3,7+ مليار درهم)، حيث تمثل 21% من مجموع الصادرات المغربية.
- عرفت صادرات قطاع النسيج والجلد، التي تتكون أساسا من الملابس الجاهزة المنسوجة والألبسة ارتفاعا بنسبة 4%.
- حافظ قطاع صناعة الطائرات على وتيرة نمو إيجابية خلال سنة 2018، حيث ارتفع بنسبة 13,9% (1,7+ مليار درهم).

بنية الصادرات حسب القطاع : 2017-2018

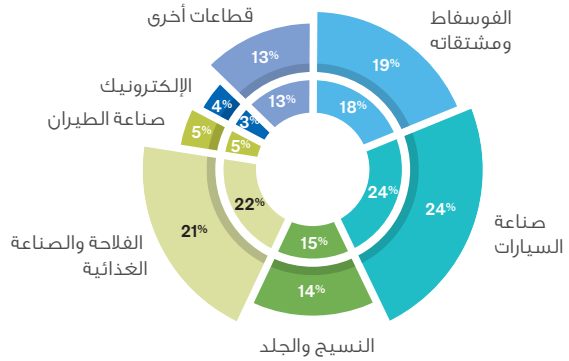

الحلقة الداخلية : 2017 | *الحلقة الخارجية : 2018*

بنية الصادرات حسب القطاع (2017-2018)

القطاع (بملايير الدرهم)	2017	2018*	الفرق	نسبة التغير (%)	الحصة في 2017 (%)	الحصة في 2018 (%)
الفوسفاط ومشتقاته	**44,2**	**51,7**	**7,5**	**17,0**	**17,8**	**18,8**
السيارات	**58,8**	**65,0**	**6,3**	**10,7**	**23,6**	**23,7**
◂ تصنيع السيارات	31,6	34,8	3,3	10,4	12,7	12,7
◂ الكابلاج	21,3	23,0	1,7	7,9	8,6	8,4
النسيج والجلد	**37,0**	**38,5**	**1,5**	**4,0**	**14,9**	**14,0**
◂ الملابس المصنعة	23,3	24,0	0,6	2,7	9,4	8,7
◂ الملابس المنسوجة	7,6	7,8	0,3	3,5	3,0	2,8
◂ الأحذية	3,0	3,1	0,1	2,3	1,2	1,1
الفلاحة والصناعة الغذائية	**54,4**	**58,1**	**3,7**	**6,8**	**21,9**	**21,2**
◂ الصناعة الغذائية	31,7	32,2	0,5	1,7	12,7	11,7
◂ الفلاحة وزرع الغابات والقنص	20,8	23,9	3,1	15,0	8,3	8,7
صناعة الطائرات	**12,2**	**13,9**	**1,7**	**13,9**	**4,9**	**5,1**
الإلكترونيك	**9,1**	**9,8**	**0,7**	**7,2**	**3,7**	**3,6**
◂ المكونات الإلكترونية	4,4	4,6	0,2	5,2	1,8	1,7
صناعة الأدوية	**1,2**	**1,2**	**0,1**	**7,1**	**0,5**	**0,5**
أخرى	**31,9**	**36,4**	**4,5**	**14,1**	**12,8**	**13,2**
المجموع العام	248,8	274,7	25,9	10,4	100,0	100,0

* معطيات مؤقتة

توزيع المبادلات الخارجية حسب الأنظمة الجمركية

عرفت الواردات العادية نموا طفيفا بلغ 7%، وشكلت 67% من إجمالي الواردات لسنة 2018 مقابل 69% سنة 2017، أي بانخفاض قدره نقطتان.

وسجلت واردات نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال (ATPA) ارتفاعا بنسبة 11% لتساهم بنسبة 24% من إجمالي الواردات لسنة 2018.

توزيع الواردات حسب الأنظمة الجمركية

(بملايين الدرهم)	2017*	2018**	نسبة التغير	الحصة في 2017	الحصة في 2018
إستيراد عادي	**300 712**	**321 062**	**%7**	**%69**	**%67**
إستيراد تحت نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال	**105 507**	**117 525**	**%11**	**%24**	**%24**
◂ مع الأداء	79 337	88 630	%12	%18	%18
◂ بدون أداء	26 169	28 895	%10	%6	%6
إستيراد تحت الأنظمة الأخرى	**31 861**	**41 734**	**%31**	**%7**	**%9**
مجموع الواردات	438 080	480 321	%10	%100	%100

* معطيات مجينة
** معطيات مؤقتة

بلغت نسبة ارتفاع الصادرات بعد نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال 8% مقارنة مع سنة 2017، حيث بلغت حصتها 70% من إجمالي الصادرات.

و سجلت الصادرات العادية التي تمثل 12% من إجمالي الصادرات لسنة 2018، ارتفاعا بنسبة 3% مقارنة مع سنة 2017.

توزيع الصادرات حسب الأنظمة الجمركية

(بملايين الدراهم)	2017*	2018**	نسبة التغير	الحصة في 2017	الحصة في 2018
صادرات ناتجة عن القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال	**179 362**	**193 232**	**%8**	**%72**	**%70**
◂ مع الأداء	138 738	149 085	%7	%56	%54
◂ بدون أداء	40 624	44 147	%9	%16	%16
تصدير عادي	**30 895**	**31 831**	**%3**	**%12**	**%12**
تصدير وفق أنظمة أخرى	**38 584**	**49 650**	**%29**	**%16**	**%18**
إجمالي الصادرات	248 841	274 713	%10	%100	%100

* معطيات مجينة
** معطيات مؤقتة

مقتطف حول القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال

خلال سنة 2018، إحتلت مجموعة المنتجات "أجزاء وقطع غيار السيارات السياحية" صدارة المنتجات من مجموع الواردات المسجلة تحت نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال بحصة بلغت 9% وقيمة بلغت 10,7 مليار درهم، يليها الكبريت الخام (6,8+% أو 8 مليار درهم)، ثم الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء (6,7+% أو 7,9 مليار درهم).

توزيع الواردات تحت نظام القبول المؤقت
لتحسين الصنع الفعال حسب مجموعة الاستخدام لسنة 2018

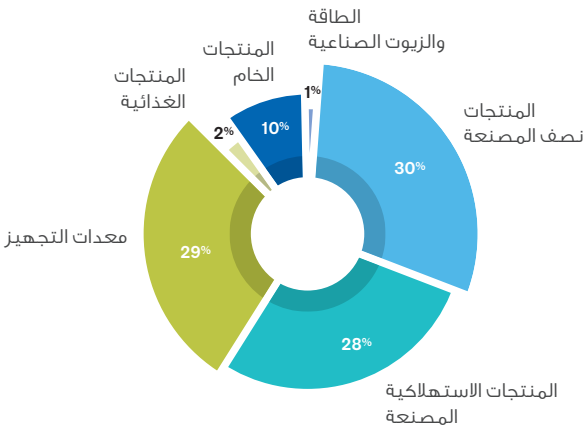

إحتلت مجموعة "منتجات الأسمدة الطبيعية والكيمياوية" صدارة المنتجات المصدرة تبعا لنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال خلال سنة 2018 بحصة 15%، وقد سجلت صادرات هذه المجموعة ارتفاعا بنسبة 20% مقارنة مع سنة 2017 (29,9 مليار درهم)، تليها مجموعة "الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات العازلة للكهرباء" (9+% أو 28,3 مليار درهم) ثم السيارات السياحية (3+% أو 26,9 مليار درهم).

توزيع الصادرات تبعا لنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال حسب مجموعة الاستخدام لسنة 2018

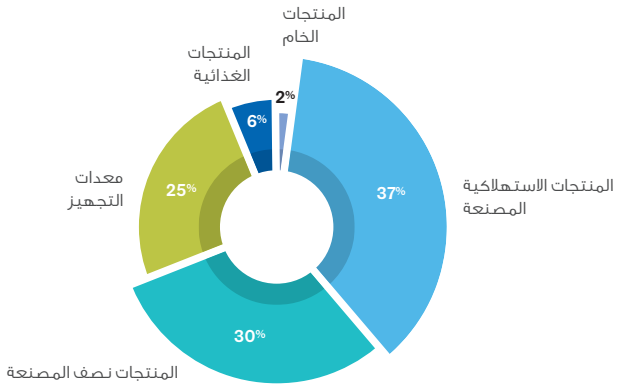

المبادلات الخارجية حسب المديريات الجهوية

حافظت مديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء خلال سنة 2018 على مكانتها كبوابة أولى لعبور البضائع، بينما احتلت مديرية الجمارك لميناء طنجة–المتوسط نقطة الخروج الرئيسية.

يظهر توزيع الواردات حسب المديريات الجهوية هيمنة ثلاث مديريات تمثل 81% من مجموع الواردات. ويتعلق الأمر بمديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء، والمديرية الجهوية للدار البيضاء–سطات، والمديرية الجهوية لميناء طنجة–المتوسط.

أما فيما يتعلق بالصادرات، فقد احتلت مديرية الجمارك لميناء طنجة–المتوسط مركز الصدارة، متبوعة بالمديرية الجهوية للوسط الجنوبي ثم المديرية الجهوية للدار البيضاء–سطات. وقد لوحظ تطور الواردات على مستوى مديرية الجمارك لميناء طنجة–المتوسط (13+% أو 13,4+ مليار درهم)، والمديرية الجهوية للدار البيضاء–سطات (9+% أو 8,8+ مليار درهم) وكذا المديرية الجهوية للوسط الجنوبي (15+% أو 6,1+ مليار درهم).

توزيع الواردات حسب المديريات الجهوية خلال 2018

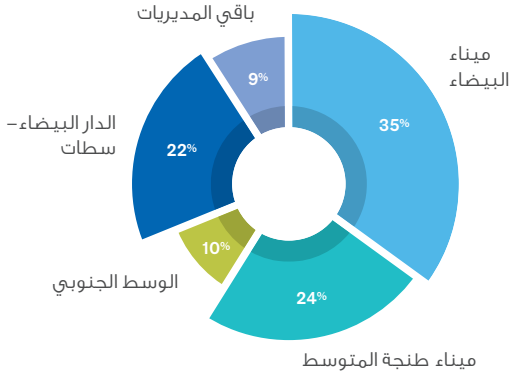

توزيع الصادرات حسب المديريات الجهوية خلال 2018

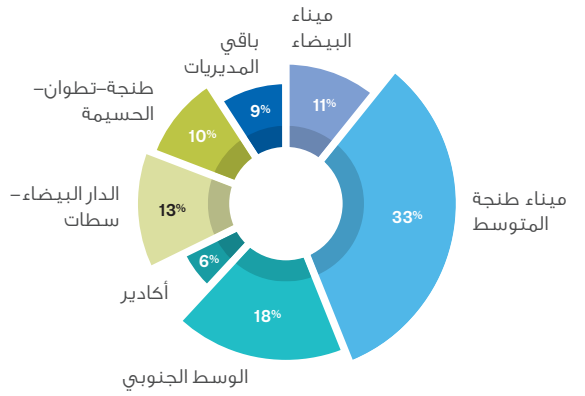

مقتطف عن المنطقة الحرة للصادرات الصناعية بطنجة-المتوسط : رونو ملوسة

عرفت صناعة السيارات انتعاشا ملحوظا منذ سنة 2013، حيث انتقل عدد السيارات المصدرة من 95,6 ألف وحدة إلى أكثر من 300 ألف وحدة سنة 2018. كما انتقل رقم المعاملات عند التصدير من 8,2 مليار درهم سنة 2013 إلى 28,6 مليار درهم، أي بمعدل تغير سنوي متوسط يبلغ 28,3% خلال هذه الفترة.

إنتاج السيارات السياحية

		2013	2014	2015	2016	2017	*2018	نسبة التغير 18/17
التصدير	عدد السيارات	95 636	171 055	217 513	266 344	283 527	300 541	%6
	القيمة بملايين الدراهم	**8 235**	**16 397**	**20 208**	**24 800**	**26 475**	**28 640**	**%8**
عرض الاستهلاك داخل التراب الوطني	عدد السيارات	6 926	7 192	11 776	15 898	16 580	14 723	%-11
	القيمة بملايين الدراهم	**684**	**654**	**1 090**	**1 451**	**1 478**	**1 289**	**%-13**

* معطيات مؤقتة

عدد التصاريح المفصلة المسجلة

تطور عدد التصاريح حسب الأنظمة الجمركية

عرف عدد التصاريح المفصلة المسجلة خلال سنة 2018 إرتفاعا بنسبة 6% مقارنة بسنة 2017. ويعزى هذا الإرتفاع إلى تطور التصاريح المفصلة عند الإستيراد، التي تساهم بنسبة 72% من مجموع التصاريح المفصلة المسجلة. وفيما يخص التصاريح المفصلة عند التصدير، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 7% بالمقارنة مع سنة 2017.

تطور عدد التصاريح[1] حسب الأنظمة الجمركية خلال السنوات الخمس الأخيرة

	2014	2015	*2016	*2017	**2018	نسبة التغير 18/17
عدد التصاريح عند الاستيراد	647 311	660 272	695 806	729 416	775 112	%6
◂ الإستيراد العادي	412 819	420 120	444 145	460 683	483 359	%5
◂ الإستيراد تبعا للأنظمة الإقتصادية الجمركية	124 641	127 328	131 306	135 677	145 525	%7
◂ أنظمة العبور	38 530	39 582	39 053	42 112	46 240	%10
◂ التحويلات و عمليات التفويت تبعا للأنظمة الإقتصادية الجمركية	30 060	31 136	33 067	33 259	34 329	%3
◂ أنظمة المناطق الحرة	26 166	27 757	30 693	37 857	44 160	%17
◂ نظام إعادة الاستيراد	6 039	5 787	7 026	8 564	10 142	%18
◂ عرض البضائع للإستهلاك تبعا للأنظمة الإقتصادية الجمركية	3 769	3 209	3 585	3 687	3 860	%5
عدد التصاريح عند التصدير	220 590	229 384	247 490	275 470	293 618	%7
◂ التصدير تبعا للأنظمة الإقتصادية الجمركية	114 545	117 883	124 043	128 325	130 794	%2
◂ التصدير العادي	61 417	64 970	69 374	77 123	82 252	%7
◂ أنظمة المناطق الحرة	40 774	42 575	50 241	65 817	76 054	%16
◂ أنظمة العبور	2 395	2 504	2 459	2 645	2 900	%10
النظام الداخلي بما فيه	5 031	4 360	2 479	2 339	2 144	%-8
◂ السلع المنتجة محليا والخاضعة للرسوم الداخلية على الاستهلاك	4 747	4 101	2 056	1939	1790	%-8
◂ النقل البحري الداخلي	284	259	423	400	354	%-12
العدد الإجمالي للتصاريح	872 932	894 016	945 775	1 007 225	1 070 874	%6

* معطيات محينة
** معطيات مؤقتة

(1) معطيات مصححة ؛ تشمل جميع التصريحات بالبضائع المسجلة في نظام "بدر" (BADR) وفق جميع الأنظمة الجمركية (الاستيراد، والتصدير والداخلي).
يتم احتساب جميع التصريحات المؤقتة سواء كانت مؤداة أم لا.

تطور عدد التصاريح عند الاستيراد والتصدير من 2014 إلى 2018

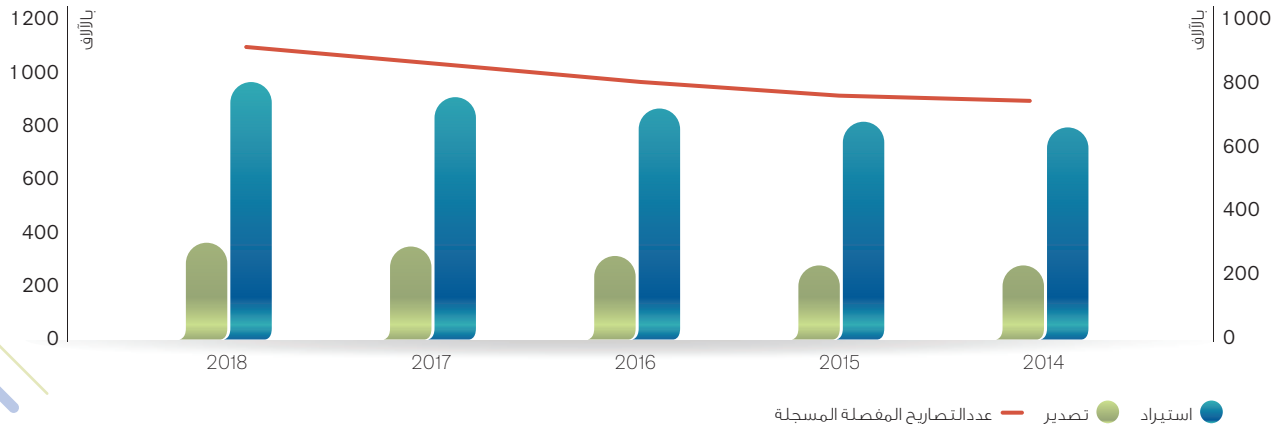

توزيع عدد التصاريح حسب المديريات الجهوية

سجلت المديرية الجهوية للجمارك للدار البيضاء – سطات 37% من إجمالي التصاريح المفصلة المسجلة خلال سنة 2018، تليها مديرية الجمارك لميناء طنجة – المتوسط (22%) ثم مديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء (19%).

توزيع عدد التصاريح
حسب المديريات الجهوية خلال 2018

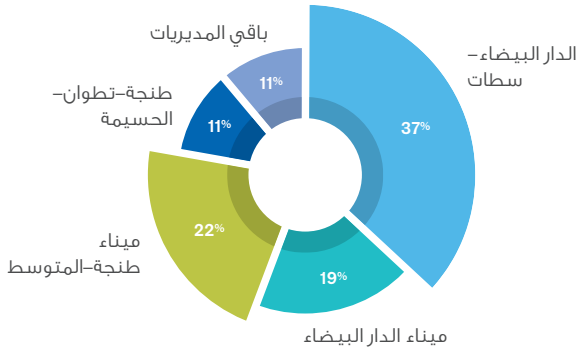

مقتطف عن مخازن وساحات الإستخلاص الجمركي

إرتفع عدد مخازن و ساحات الإستخلاص الجمركي إلى 78 خلال سنة 2018 بفضل إنشاء ثلاثة وحدات جديدة. بلغت التصاريح الجمركية المسجلة خلال سنة 2018 داخل مخازن و ساحات الإستخلاص الجمركي 385 235 تصريحا لتمثل 36% من إجمالي التصاريح. كما سجل تدفق البضائع عبر هذه الفضاءات نموا بين سنتي 2013 و 2018 بلغت نسبته 32%.

تطور عدد التصاريح بمخازن و ساحات الإستخلاص الجمركي من سنة 2013 إلى 2018

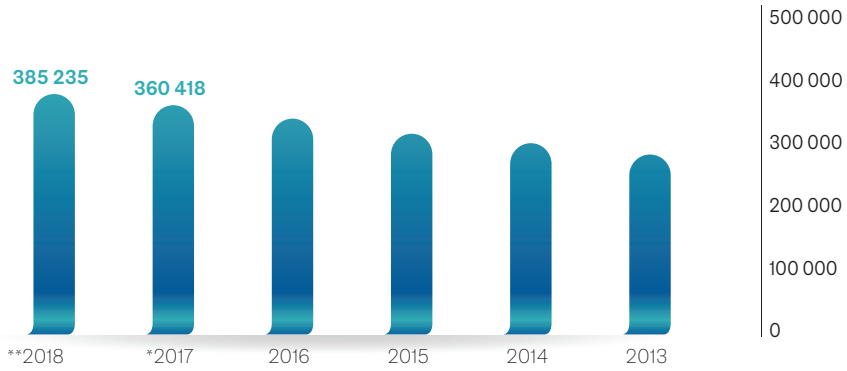

* معطيات نهائية تظهر اختلافًا مع البيانات المؤقتة المنشورة في تقرير أنشطة 2017

** معطيات مؤقتة

يبرز توزيع التصاريح الجمركية المسجلة داخل المخازن و ساحات الإستخلاص الجمركي حسب المكاتب مساهمة مهمة لمكتب الدار البيضاء – مخازن و ساحات الإستخلاص الجمركي بحصة 46%، يليها مكتب النواصر – البضائع المنقولة (34%) وطنجة – المدينة (16%).

توزيع التصاريح المسجلة داخل مخازن و ساحات
الإستخلاص الجمركي حسب المكاتب خلال سنة 2018

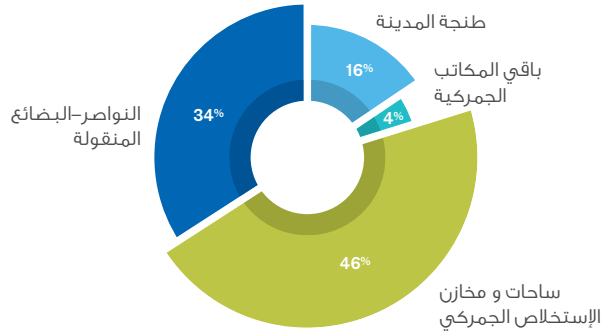

المنازعات

تطور قضايا المنازعات من 2015 إلى 2018

سجلت القضايا المسجلة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ارتفاعا بنسبة 1,5%، مع زيادة في الغرامات بنسبة 2%.

كما إرتفع الناتج الصافي للبيع المحقق خلال سنة 2018 (106,4 مليون درهم) بنسبة 41% مقارنة مع سنة 2017.

تطور قضايا المنازعات من 2015 إلى 2018

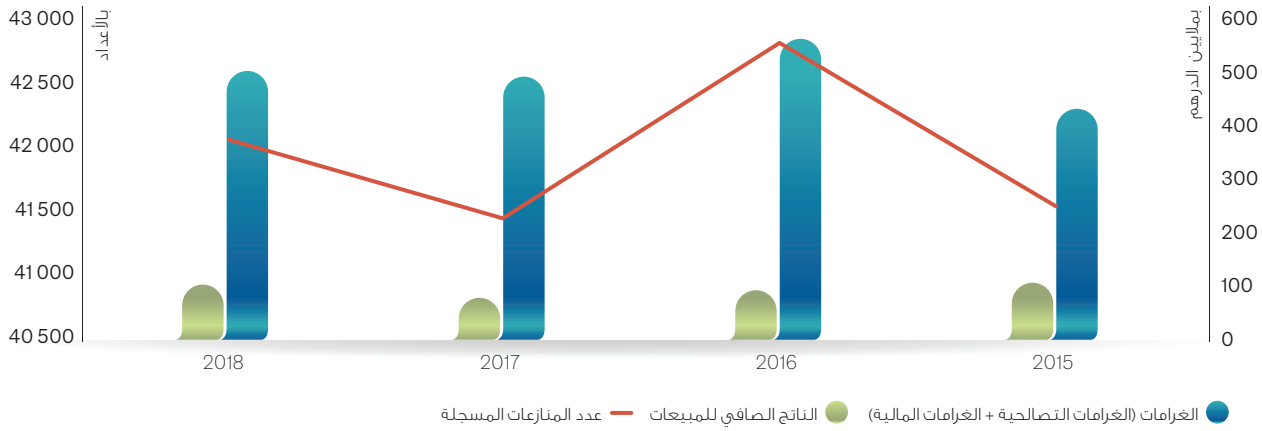

	2015	2016	2017	2018	نسبة التغير
عدد القضايا المسجلة بما فيها :	41 514	42 772	41 430	42 040	%1,5
◂ القضايا المتعلقة بالسيارات	10 896	9 312	6 685	7 709	%15
حصة القضايا التي تمت تسويتها عن طريق الصلح	%81	%82	%80	%69	
(بملايين الدراهم)**					
◂ الغرامات المحصلة (الغرامات التصالحية و الغرامات المالية)	426,2	553,7	480,2	489,3	%2
الناتج الصافي للمبيعات	106,8	92,3	75,5	106,4	%41

** معطيات مركزية المحاسبة

توزيع قضايا المنازعات حسب المديريات الجهوية خلال سنة 2018

تمثل قضايا المنازعات المسجلة في مينائي الدار البيضاء وطنجة – المتوسط 35% من مجموع عدد القضايا المسجلة خلال سنة 2018.

توزيع قضايا المنازعات
حسب المديريات الجهوية خلال سنة 2018

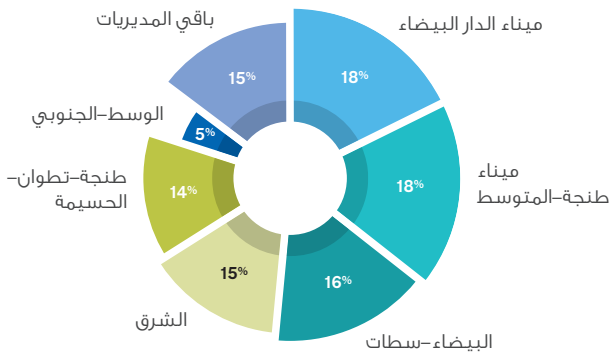

تدبير الملتمسات

مؤشرات العمل الرئيسية

توصلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال سنة 2018 ب 9 127 ملتمس، مقارنة بـ 6 068 خلال السنة الفارطة، أي بارتفاع يقدر ب 50%. وقد بلغ عدد طلبات المعلومات 7 649 طلبا، حيث يمثل 84% من مجموع الملتمسات الواردة. كما بلغ متوسط مدة معالجة هذه الملتمسات يومين فقط، مقابل 6,4 أيام خلال سنة 2017.

7 649

طلب معلومات واردة

1 478

شكاية واردة

100 %

من الملتمسات ثمت معالجتها

يومان

كمدة متوسطة لمعالجة الملتمسات

التوزيع الجغرافي للملتمسات الواردة خلال سنة 2018

شكلت الإدارة المركزية الجهة الأكثر استقبالا للملتمسات خلال سنة 2018 بقيمة 6 012 ملتمس، (66% من مجموع الشكايات وطلبات المعلومات الواردة)، متبوعة بمديرية الجمارك لميناء الدار البيضاء (8%) والمديرية الجهوية للدار البيضاء – سطات (5%). وقد بلغ المتوسط السنوي للملتمسات الواردة على المصالح 830 ملتمس مقابل 515 خلال سنة 2017.

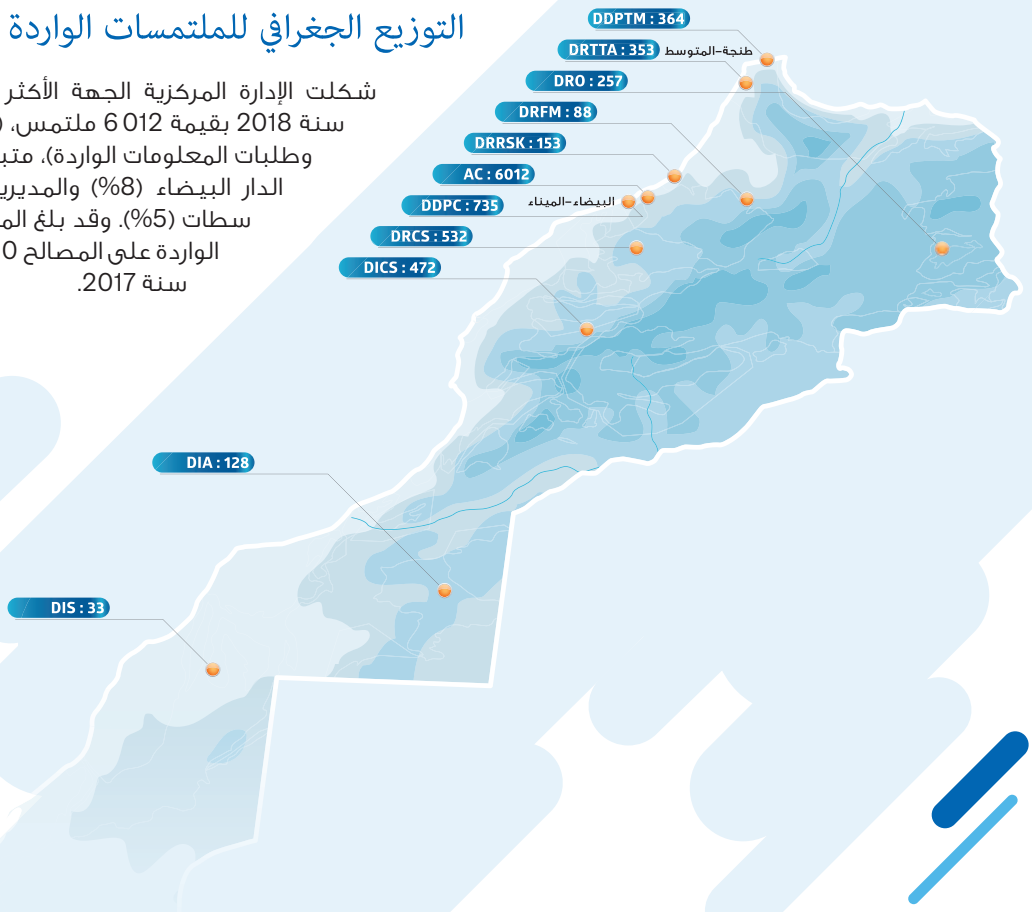

التوزيع الشهري للملتمسات الواردة خلال سنة 2018

على غرار السنوات الماضية، بلغ عدد الملتمسات الواردة خلال سنة 2018 ذروته خلال الفترة الصيفية، التي تتميز بعملية مرحبا لإستقبال الجالية المغربية المقيمة بالخارج بالإضافة إلى التدفق المهم للسياح الأجانب.

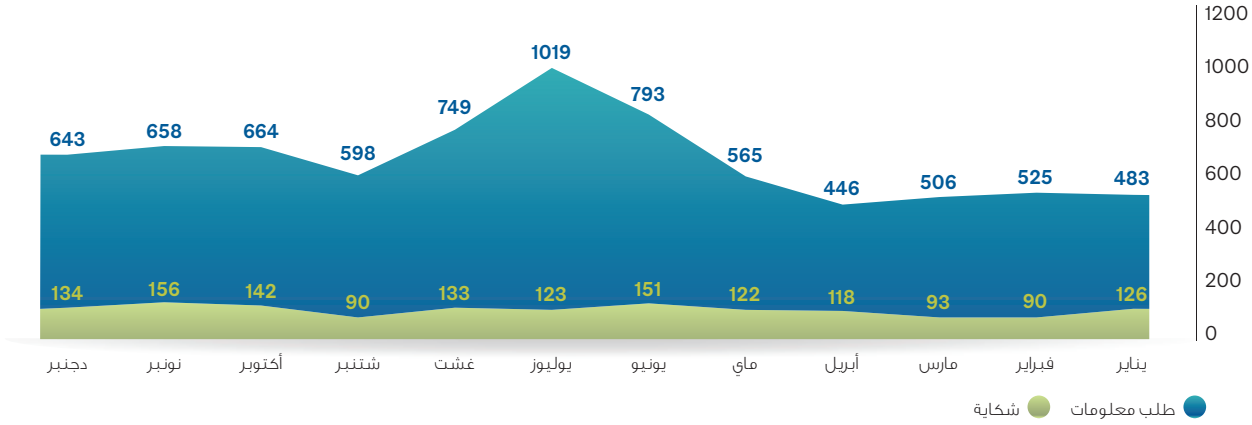

توزيع الملتمسات الواردة خلال 2018 حسب صنف الملتمس

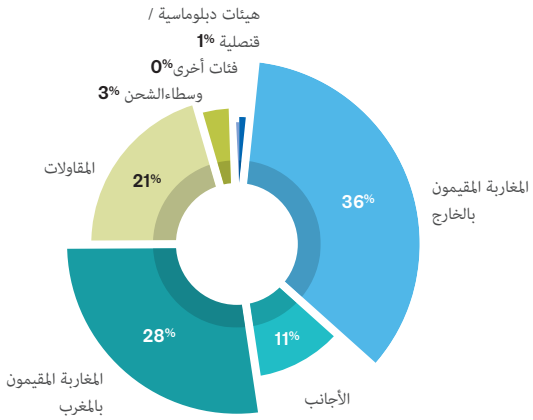

يمثل المغاربة المقيمون بالخارج أكثر الفئات تقديما للملتمسات بنسبة 36%، يليهم المغاربة المقيمون بالمغرب (28%)، ثم المقاولات (21%).

توزيع الملتمسات الواردة خلال 2018 حسب المصدر

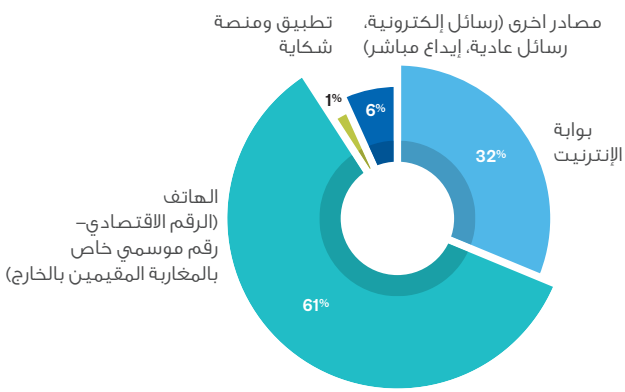

يعتبر الهاتف الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف الملتمسين خلال سنة 2018 بنسبة 61%، تليه بوابة الإنترنيت.

توزيع الملتمسات الواردة حسب الموضوع خلال سنة 2018

يعتبر "الاستيراد المؤقت للسيارات وتسوية وضعيتها" من بين المواضيع الأكثر تداولا لطلبات المعلومات والشكايات حيث تمثل ما يناهز 20% من إجمالي الملتمسات الواردة، متبوعة ب "الإرساليات البريدية" (16%) و"إجراءات الإستخلاص الجمركي للبضائع" و"إجراءات الإستخلاص الجمركي للسيارات" بنسبة 10% لكل منهما.

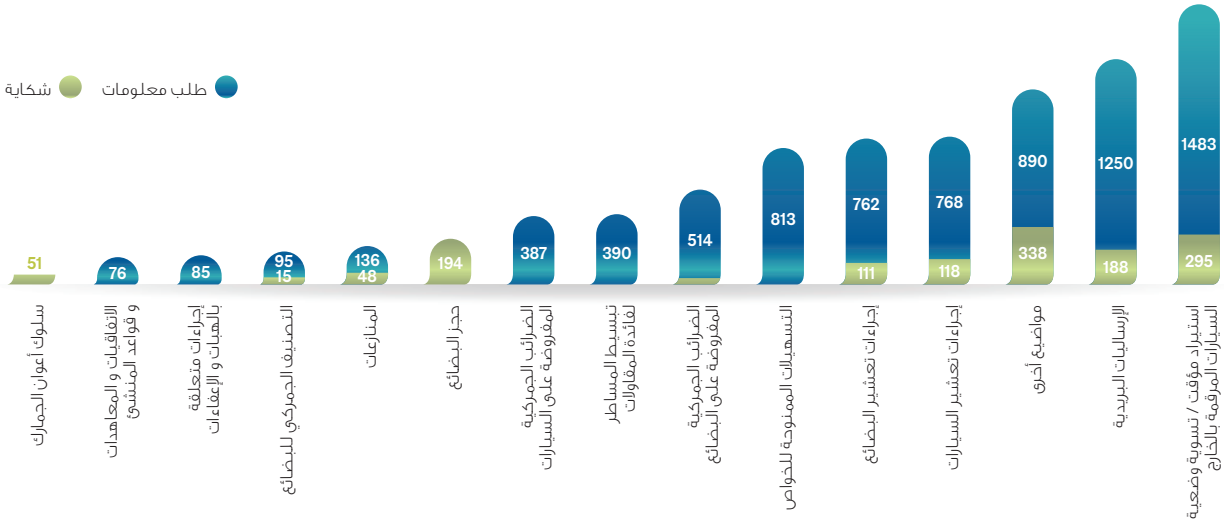

حصيلة عملية عبور المغاربة المقيمين بالخارج

(من 5 يونيو إلى 15 سبتمبر 2018)

سُجل خلال عملية مرحبا 2018 دخول ما يقارب 2,9 مليون مغربي مقيم بالخارج إلى أرض الوطن، بارتفاع قدره 3% مقارنة مع سنة 2017.

ويعتبر ميناء طنجة-المتوسط أهم نقطة دخول الجالية المغربية، يليها مطار محمد الخامس ثم باب سبتة في الرتبة الثالثة.

تطور حركة المغاربة المقيمين بالخارج خلال السنوات الست الماضية

إنتقل عدد المغاربة المقيمين بالخارج الوافدين من 2,4 مليون سنة 2013 إلى 2,9 مليون سنة 2018، مسجلا بذلك نموا سنويا متوسطا يقدر ب 4%.

حركة المغاربة المقيمين بالخارج بين 2013 و 2018

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	التغير 2018/2017
الدخول	2 363 571	2 366 702	2 526 770	2 637 321	2 784 961	2 863 799	%3
الخروج	2 138 805	2 084 221	2 270 686	2 285 319	2 471 131	2 665 103	%8
المجموع	4 520 079	4 450 923	4 797 456	4 922 640	5 256 092	5 528 902	%5

نقط العبور

اختار 43% من أفراد الجالية المغربية خلال عملية مرحبا 2018 الممر البحري للدخول إلى التراب الوطني، فيما وقع اختيار 41% على الممر الجوي. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفع عدد الوافدين عبر نقط العبور البرية بنقطتين مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية على حساب الممرات البحرية.

2 863 799 +3%

1 175 446

1 235 143

453 210

2 665 103 +8%

1 046 327

1 164 837

453 939

دخول وخروج الجالية المغربية حسب طبيعة الممر بين 2017 و 2018

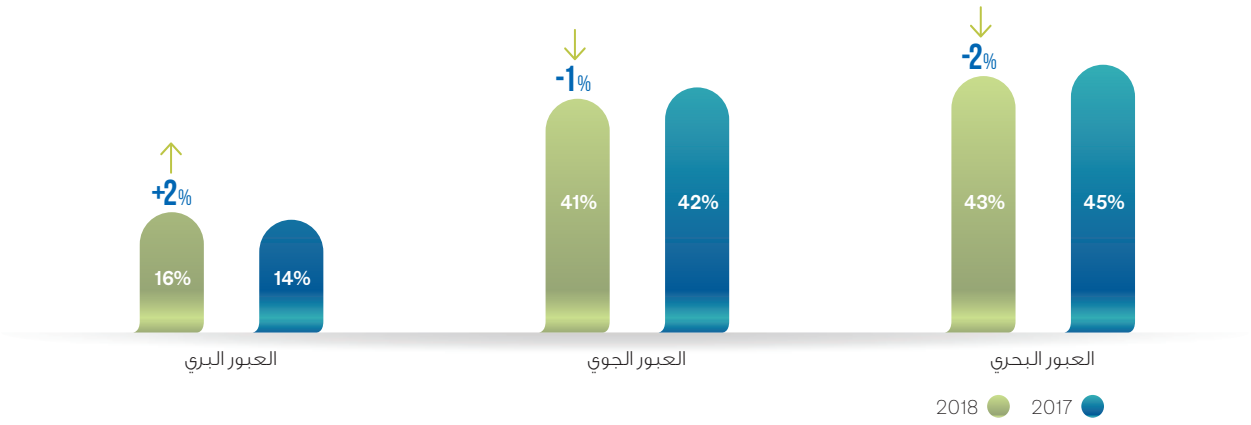

شكل العبور عبر ميناء طنجة – المتوسط 28% من مجموع عمليات العبور خلال سنة 2018.
تصدر مطار محمد الخامس بالنواصر في صدارة نقط العبور الجوية بحصة 12%.
كشفت دراسة عدد الوافدين حسب نقط العبور بين 2017 و 2018 عن ما يلي :

+55% إرتفاع عدد الوافدين عبر ميناء الحسيمة.
+18% إرتفاع عدد الوافدين عبر باب مليلية وباب ستبة.
-18% إرتفاع عدد الوافدين عبر ميناء الناظور.

دخول المغاربة المقيمين بالخارج برسم عملية مرحبا 2018/2017

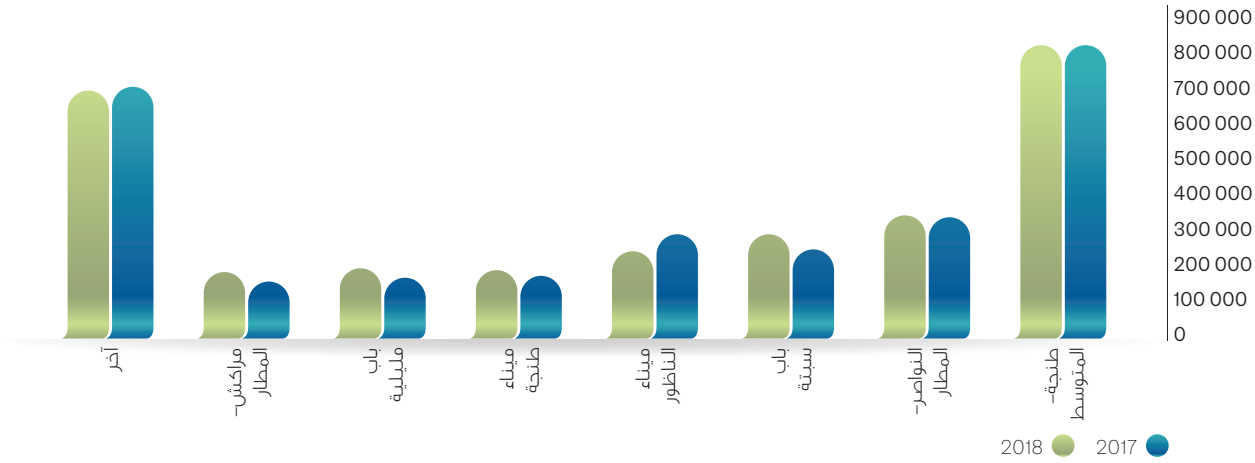

خروج المغاربة المقيمين بالخارج برسم عملية مرحبا 2018/2017

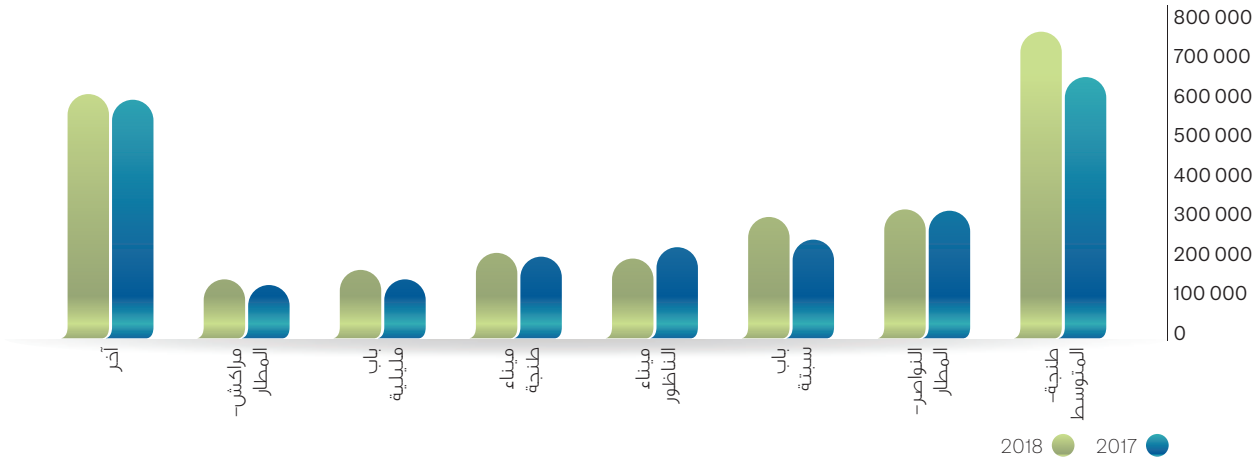

وسائل النقل المستخدمة من قبل مغاربة المهجر

شكلت السيارات السياحية الوسيلة الرئيسية المستعملة من طرف المغاربة المقيمين بالخارج بحصة بلغت 96% عند الدخول.

توزيع وسائل النقل المستخدمة من قبل مغاربة المهجر عند الدخول والخروج خلال سنة 2018

الدخول

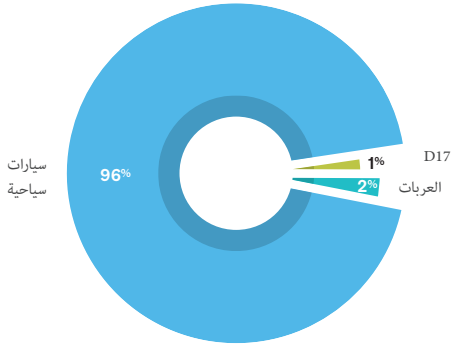

الخروج

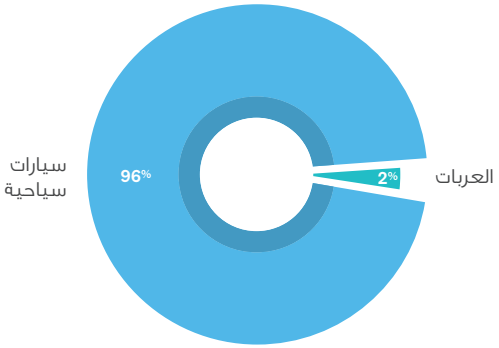

توزيع المركبات حسب نقطة العبور خلال 2018

السيارات السياحية

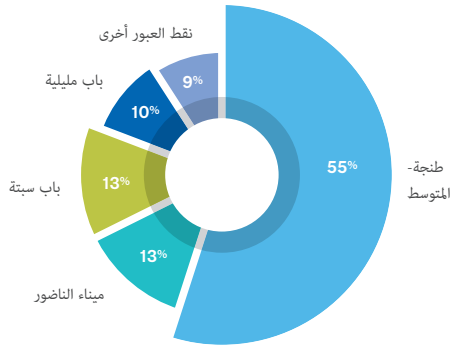

عربات ذات طابع غير تجاري

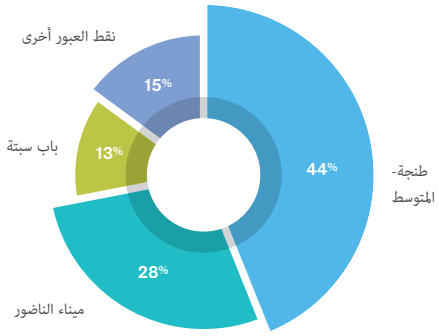

عربات ذات طابع تجاري

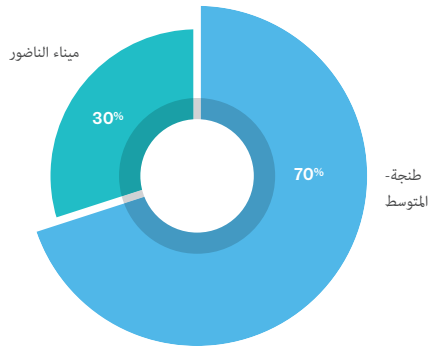

الحافلات

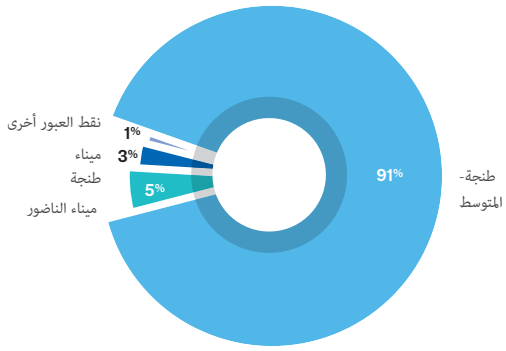

التصاريح المودعة من طرف المغاربة المقيمين بالخارج

مثلث التصاريح "T6 bis" 88% من مجموع التصاريح المودعة من طرف المغاربة المقيمين بالخارج خلال عملية العبور مرحبا لسنة 2018.

وفيما يخص الرسوم والمكوس، فقد حققت التصاريح المفصلة أكثر من 38 مليون درهم، أي 58% من مجموع الرسوم والمكوس المحصلة خلال عملية العبور 2018.

سجلت التصاريح المودعة من طرف الجالية المقيمة بالخارج ارتفاعا بنسبة 6% مقارنة مع السنة الماضية، أي 21 637 تصريحاً سنة 2018 مقابل 18 753 خلال سنة 2017.

توزيع التصاريح المودعة من طرف المغاربة المقيمين بالخارج

نوع التصاريح	العدد			الرسوم والضرائب (بملايين الدرهم)		
	2017	2018	التغيرات ب %	2017	2018	التغيرات ب %
التصريح المفصل	2 787	2 209	-20,7	34 329	38 569	12,4
التصريح الطارئ	589	325	-44,8	4 903	2 401	-51
T6 bis	15 377	19 103	24,2	23 407	25 696	10
المجموع	18 753	21 637	15,4	62 638	66 667	6
D17	2 990	2 231	-25,4	27 034	27 450	2

التصريح المفصل : نموذج يستعمل من قبل المصرح من اجل تقديم المعلومات الضرورية للاستخلاص وفق نظام جمركي معين.
التصريح الطارئ : تصريح استيراد البضائع من قبل المسافر.
T6 bis : وصل أداء رسوم ومكوس البضائع ذات الطابع غير التجاري المستوردة من طرف المسافرين.
D17 : تصريح القبول المؤقت للعربات ذات طابع تجاري مستعملة في النقل الدولي.

تعشير السيارات السياحية

تعشير السيارات السياحية حسب نوع السيارة

سجل عدد السيارات السياحية المعشرة انخفاضا طفيفا بنسبة 3% مقارنة مع سنة 2017، حيث انخفض عدد السيارات ب 4 696 وحدة، 92% منها سيارات جديدة (ناقص 4 016 وحدة). وقد سجل مجموع مداخيل تعشير السيارات السياحية ارتفاعا بنسبة 3% مما ساهم في نمو الرسوم والضرائب المحصلة ب 5%.

تمثل السيارات المستعملة 8,3% من السيارات المعشرة وقد عرفت انخفاضا بنسبة 5%، مما أدى إلى تراجع عائدات الرسوم والضرائب المحصلة بنسبة 9%. كما سجلت السيارات المستعملة المعشرة، البالغة من العمر سنة واحدة أو أكثر انخفاضًا بنسبة 5% مقارنة مع سنة 2017.

تعشير السيارات السياحية

	2017	*2018	الفارق	التغير ب %
السيارات الجديدة المستوردة				
◂ عدد السيارات	143 489	139 473	-4 016	%-3
◂ القيمة بمليون الدراهم	21 086	21 773	687	%3
◂ مبلغ الرسوم والضرائب المحصلة (**) (بملايين الدرهم)	4 744	4 989	245	%5
السيارات المستعملة				
◂ عدد السيارات التي ثم تعشيرها بما فيها :	13 321	12 641	-680	%-5
◂ السيارات التي يقل عمرها عن سنة	183	201	18	%10
◂ السيارات التي يبلغ عمرها ما بين سنة و ثلاث سنوات	1 008	871	-137	%-14
◂ السيارات التي يبلغ عمرها ثلاث سنوات فما فوق	12 130	11 569	-561	%-5
◂ لفائدة المغاربة المتقاعدين المقيمين بالخارج (***)	76	90	14	%18
◂ قيمة الرسوم والضرائب المحصلة (**) (بملايين الدرهم)	588,4	536,6	-52	%-9
◂ المستفيد مغربي متقاعد مقيم بالخارج (***)	138	154	16	%11
مجموع السيارات السياحية				
◂ عدد السيارات	156 810	152 114	-4 696	%-3
◂ مبلغ الرسوم والضرائب المحصلة (بملايين الدرهم)	5 333	5 526	193	%4

* معطيات مؤقتة
** الرسوم والضرائب المقدرة
*** يستفيد المغاربة المتقاعدون المقيمون بالخارج بنسبة تخفيض 90%

تعشير السيارات السياحية حسب المديريات الجهوية

سجلت مديرية الجمارك لميناء الدارالبيضاء 56,7% من مجموع عدد السيارات التي ثم تعشيرها خلال سنة 2018، متبوعة بمديرية الجمارك لميناء طنجة-المتوسط بنسبة 35%.

توزيع السيارات السياحية التي تم تعشيرها حسب المديريات الجهوية خلال 2018

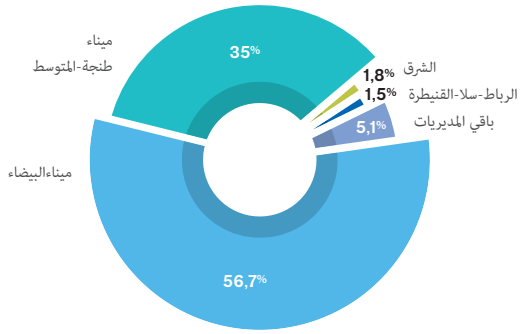

جمـارك عبـر الانـترنـت

تـابـعـونـا عـلـى

ma.gov.douane/ DouaneMaroc/ DouaneDuMaroc/

www.douane.gov.ma